



صوت النساء على طاولة القرار (صوت)

## مشاركة النساء في السياسة العراقية

د. إلهام مكي  
ريم غسان

الباحثتان

جمعية الأمل العراقية  
Iraqi Al-Amal Association

دعم المشاركة  
السياسية  
للمرأة العربية

صَوْت

بتمويل من  
الإتحاد الأوروبي



## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

## AR مبادرة الإصلاح العربي

تم تيسير هذه الورقة من قبل مبادرة الإصلاح العربي وتم إنتاجها كجزء من مشروع صوت النساء على طاولة القرار (صوت) الممول من الاتحاد الأوروبي وبقيادة مبادرة الإصلاح العربي.

تم تمويل هذا المنشور/المشاركة بدعم من الاتحاد الأوروبي. المسؤولية الكاملة عن محتوياته تقع على عاتق جمعية الأمل العراقية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

© 2023 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، طالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: امرأة عراقية تصوّت في الانتخابات البرلمانية العراقية في مركز اقتراع، 30 نيسان/أبريل 2014 في أربيل، العراق.

تمّوز/يوليو 2023

# جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	1
التوصيات	3
الحكومة	3
الأحزاب السياسية	3
منظمات المجتمع المدني	3
المنظمات الدولية	4
المقدمة	5
سياق الأحزاب والتيارات السياسية العراقية: تتبع تاريخي لأحزاب السلطة	6
الأطر القانونية لمشاركة النساء في المجال السياسي	8
الكويت النسائية بين الدستور والقوانين الانتخابية	8
قانون الانتخابات الجديد 2020، المزيد من النساء في البرلمان بدون كوتا	9
الكويت والأحزاب السياسية: طريق للسلطة	10
الكويت النسائية: بين المجتمع وسلطة الأحزاب	11
الكويت النسائية (السياسيات، الناشطات) ضرورة ملحة	13
معايير الأحزاب السياسية لترشيح النساء	14
الطائفة، القرابة والولاء للحزب: المعيار الأول	15
القاعدة الجماهيرية/الخلفية العشائرية:	16
حجاب أو تسليع: أجساد النساء رمز للهوية السياسية	17
كفاءة وحسن سيرة في الأعراف التمييزية:	19
أدوار النساء في التنظيمات الحزبية	19
السقف الزجاجي: النساء ومناصب السلطة	21
برامج الأحزاب السياسية لتمكين النساء	22
الوصول إلى الموارد الاقتصادية عائق/ممر المشاركة السياسية للنساء	23
السياق: سياسات تؤنث الفقر	23
المزيد من المال المزيد من السلطة	23
العنف السياسي القائم على التمييز ضد النساء	24
الناشطات والأحزاب السياسية: علاقة متوترة	26
جدل المساواة والعدالة ما زال قائماً	27
المساواة بين النشاط السياسي والنشاط المدني	29

## الملخص التنفيذي

لمواجهة الإقصاء التاريخي للنساء عن المجال السياسي، أولت جميع الاتفاقيات والآليات الدولية مبدأ المساواة والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء أهمية كبيرة، ونصت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضرورة الإيمان «بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية»، تلتها العديد من الاتفاقيات الدولية التي حددت بشكل واضح الحق في المساواة بين الرجال والنساء في الحياة العامة والسياسة. بعد تضمين المادة (25) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، ارتبطت المادة (7) من اتفاقية سيداو 1979 بصلة خاصة بحق النساء في المشاركة والتمثيل السياسي في جميع المستويات، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، كما أكدت التوصية العامة لاتفاقية سيداو (23) على ضرورة أن تتخذ جميع الدول التدابير التي من شأنها القضاء على كافة أشكال التمييز في الحياة السياسية والعامة في المجتمعات. وبأني قرار 1325 كأول قرار يصدر من مجلس الأمن يعترف بأهمية مشاركة النساء الهادفة والمتساوية في العمليات السياسية، ويؤكد على إشراك النساء في عمليات المفاوضات وحفظ السلام. مع ذلك لا تزال النساء يواجهن تحديات هيكلية داخل المجال السياسي، حيث بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم 26% فقط في سنة 2020<sup>1</sup>، وبأني العراق في المرتبة الثانية بعد الإمارات بمشاركة النساء في البرلمان، حيث شغلت 28.9% من عدد المقاعد في انتخابات 2021<sup>2</sup>. إن المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة ليس فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولكنه ضرورة لا غنى عنها للتنمية المستدامة وتطبيق الديمقراطية والوصول إلى سلام مستدام.

في جميع البلدان يتحدد دور الأحزاب السياسية في التعبئة السياسية وتسمية المرشحين/ات لتمثيل تطلعاتها في الانتخابات المحلية والوطنية، وتوفير التمويل للحملات الانتخابية وتقديم خدمات عامة بغية الوصول إلى السلطة، كما أن الأحزاب الحاكمة هي من تحدد أولويات خطط السياسات العامة للمجتمع والقوانين الناظمة لحياة الأفراد وتعيين الأشخاص لشغل المناصب القيادية داخل الحكومة. في هذا الإطار تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في مشاركة النساء السياسية، وأيضاً تؤثر توجهات الأحزاب التمييزية ضد النساء- بما يعلن عنها للجمهور وما تتم ممارسته ضمن البنية الداخلية للحزب - على تمكين النساء سياسياً، الذي يكون في أغلب الأحيان المحك الأساسي في تشكيل الفرص والمسارات السياسية للنساء. لذلك، فإن الأحزاب من أهم المؤسسات والهيكل الأساسي الذي تستطيع النساء من خلاله الوصول إلى المناصب السياسية.

بعد تغيير النظام السياسي في العراق 2003 أقرت الكوتا النسائية في الدستور العراقي الجديد لسنة 2005 بنسبة 25% لعضوية مجلس النواب. لم تشارك معظم الكتل والأحزاب السياسية المحافظة والتقليدية في صياغتها، وإنما فرضت عليها، نتيجة ضغط الحركة «النسوية»<sup>3</sup> آنذاك. تكيفت الأحزاب السياسية مع الكوتا النسائية بسرعة، واستقطبت النساء كمرشحات وناخبات. غيرت الأحزاب السياسية طريقة تمرير وتطبيق الكوتا النسائية تبعاً لتغيير قانون الانتخابات بدءاً من قانون القوائم المغلقة رقم (16) لسنة 2005 وتحديد (18) دائرة انتخابية، حيث لا يعرف الناخب/ة اسم المرشح/ة، إلى قانون رقم (9) لعام 2020 الدوائر المفتوحة وتحديد (83) دائرة انتخابية، حيث يعرف الناخب/ة المرشح/ة بشكل مباشر لأنه ضمن الرقعة الجغرافية/الدائرة الانتخابية التي يعيش فيها

في مؤشر صدر عن الأمم المتحدة للمرأة لعام 2020، احتل العراق المرتبة (70) عالمياً بنسبة تمثيل النساء في المجلس النيابي، والمرتبة (176) بنسبة تمثيل النساء في الكابينة الوزارية، حيث تراجعت نسبة مشاركة النساء في الكابينات الوزارية بعد الدورة الأولى، مع ثبوت نسبة الربع لمشاركة النساء في السلطة التشريعية للدورات الانتخابية الأربع بعد 2003. هذا التفاوت في مستوى التمثيل يثير تساؤلات عديدة عن طبيعة توجهات الأحزاب السياسية لإشراك النساء وتمكينهن في المجال السياسي «مجال السلطة» ومدى التزامها بمبدأ المساواة؟ وهل انعكس هذا الالتزام في بنية الأحزاب الداخلية: مثلاً تولى النساء مواقع قيادية في الأمانة العامة للحزب؟ وما هي طبيعة البرامج والإجراءات التي تتخذها الأحزاب السياسية لتمكين النساء سياسياً؟ كيف تفاعلت الأحزاب السياسية مع قضايا المساواة عند تشريع القوانين وإقرار السياسات العامة التي تؤثر على حيوات النساء؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الناشطات في مجال حقوق المرأة وبين الأحزاب السياسية الحاكمة؟ وما طبيعة التحديات وأشكال العنف التي تواجه النساء في المجال السياسي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، ولغرض الوصول إلى فهم عميق، اعتمد البحث على إجراء مقابلات معمقة مع (22) سياسياً، (24) سياسية ومرشحة و(19) ناشطة مدافعة عن حقوق المرأة. استغرقت مدة المقابلة ما بين نصف ساعة إلى أكثر من ساعة. تزامن إجراء المقابلات مع فترة الانتخابات النيابية في شهر تشرين الأول 2021، واستمرت لمدة ثلاثة أشهر في خمس محافظات (بغداد (كرخ ورسافة)، نينوى، كركوك، النجف، والبصرة). أجريت بعض المقابلات قبل الانتخابات، والبعض الآخر بعد الانتخابات وقبل إعلان النتائج، وعدد آخر من المقابلات أجري بعد النتائج. نتجت عن ذلك تصورات متنوعة، لاسيما لدى النساء السياسيات المرشحات اللواتي لم يفزرن في الانتخابات والفائزات منهن. سبق ذلك مراجعة مكتبية لأهم

1 البنك الدولي: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. متوفر على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS> تاريخ الدخول 30 تشرين الأول 2022.

2 قناة بالعربية، الإمارات الأولى عربياً والرابعة عالمياً في نسبة تمثيل النساء في البرلمان. متوفر على الرابط: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/02/21/women-in-parliaments-ipu-jan-2022-infographic> تاريخ الدخول 30 تشرين الأول 2022.

3 يستخدم العديد من الباحثين/ات مفهوم «النسوية» بالتبادل مع مفهوم «النسائية» في أحيان كثيرة دون تحديد تعريف واضح أو صريح، لاسيما عند تصنيف الأشخاص أو المجموعات أو المنظمات. الباحثون الذين/اللواتي يميزون بين الحركة النسائية والحركة «النسوية» يركزون على طبيعة الأهداف التي يحاول الفاعلون/ات والناشطون/ات تحقيقها: أهداف الحركة النسائية تشمل العمل على قضايا المرأة في مختلف المجالات من قبل مجموعة من النساء وكل من تعرّف نفسها أنها امرأة، بينما تنطوي «الحركات النسوية» على تحديات محددة للسلطة الأبوية وتبعية المرأة، على أي حال يتميز الخطاب النسوي بنوع معين من خطاب الحركة النسائية، ويركز على تغيير مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، باستخدام التحليل الذي يسعى إلى تحدي تبعية النساء وتغيير البنى الهيكلية للتسلسل الهرمي القائم على أساس التمييز ضد النساء. E. McBride, Dorothy and Amy G. Mazur 2008. Women's movements, feminism, and feminist movements. Available at: <file:///Users/mac/Downloads/GoertzMazurfinalfiles.pdf> Access date: 1 November 2022

البحوث والتقارير في هذه الموضوعات، لتحليل السياقات والبيانات وفق النتائج المستخلصة من تلك البحوث. من أهم التحديات والصعوبات التي واجهت البحث هو انشغال المتقابلين/ات بالانتخابات والأنشطة الدعائية ونتائجها. وكان الوقت من أصعب التحديات أمام الباحثات لإجراء المقابلات، بالإضافة إلى تخوّف العديد ممن تتم دعوتهم/ن إلى المقابلة بسبب الحذر من محاولات التسييط السياسي، لاسيما بطلب تسجيل صوتي للمقابلة. وكان تصنيف وتبويب البيانات الكبيرة أيضاً تحدياً للوصول إلى أهم الأنماط المتكررة، حيث تتطلب وقتاً وجهداً إضافيين

خلص البحث إلى نتائج عديدة من أهمها:

- إن القوانين والإجراءات المتخذة في تطبيق نظام الكوتا، أدت إلى بقاء نسبة تمثيل ثابتة نسبياً للنساء في البرلمان العراقي وبالغلة ربع عدد أعضائه، رغم أن النص الدستوري وضع هذه النسبة كحد أدنى وليس كنسبة تمثيل نموذجية، حيث تمكنت العديد من النساء من الفوز دون الحاجة إلى الكوتا في الانتخابات منذ 2005 وحتى 2018.
- جاءت إجابات السياسيين متفككة بشكل صريح ومباشر بتوجّه وتعامل الحزب مع الكوتا النسائية، باعتبارها وسيلة للحصول على مقاعد في المناطق التي يجدون فيها صعوبة فوز رجل لا يمتلك جمهوراً من الناخبين/ات بحسب العدد المطلوب للمقعد النيابي.
- إن الكوتا النسائية المفروضة على الأحزاب بحكم القانون كان من الصعب جداً تدميرها وتبنيها داخل الأحزاب. بلغت حصة النساء من المناصب القيادية 18.3%، وغالباً ما كانت قيادتها مخصصة لإدارة مكتب المرأة والأسرة ضمن هيكلية الحزب.
- لم توفر الأحزاب سبل التمكين والتدريب للبرلمانيات المبتدئات أو تمنحهنّ مساحة لاتخاذ القرار، وفي الوقت نفسه استقطبت مرشحات لسن بعيدات عن قضايا حقوق النساء فحسب، وإنما بدون خبرة أو تجربة سابقة تطابق المعايير الذكورية للعمل السياسي المتعارف عليها على مستوى الأحزاب والمجتمع، وخاضعات لسلطة رئيس الحزب. رسخت الأحزاب بذلك الصورة النمطية لدى المجتمع بأن النساء غير كفوءات ولا يصلحنّ للعمل السياسي، والكوتا هي السبب في وصولهنّ إلى البرلمان، وبأن المجال السياسي هو «مجال للرجال».
- أظهرت الأحزاب الناشئة التي تشكلت بعيداً عن الأحزاب التقليدية المهيمنة، لاسيما بعد احتجاجات تشرين 2019، توجهات تميل إلى تمثيل سياسي أكبر للنساء داخل الهياكل الحزبية، ولم تلتزم بنسبة الكوتا الدستورية. لقد بلغت نسبة النساء في أحد الأحزاب الجديدة 50% من عدد المرشحين/ات في الانتخابات.
- تلقت العديد من النساء المرشحات الدعم المباشر والكبير من قبل المجتمعات المحلية والعشائرية. وحدث لأول مرة أن قامت النساء بعرض برامجهن الانتخابية داخل «مضيف» العشيرة، وهو حيّز كان حكراً على الرجال فقط، ونقض فكرة أن المجتمع بعاداته وتقاليده غير قابل للتغيير.
- اتفقت معظم النساء المستجيبات (السياسيات والناشطات) على أهمية دور الكوتا في تعزيز مشاركة النساء في المجال السياسي. وبحسب الإجابات، اعتُبرت آلية فعالة وسريعة لزيادة حضور النساء في البرلمان «المجال السياسي» الذي أُقصيت عنه تاريخياً، لولاها لما شاركت النساء في البرلمان.
- تفرض الأحزاب السياسية معايير إضافية على النساء المرشحات. بالإضافة إلى شرط الطائفة والدين، والولاء للحزب وإيديولوجيته وامتلاك قاعدة جماهيرية، تفرض الأحزاب (بصورة غير معلنة) على النساء أشكالاً معينة من اللباس والحجاب بطريقة تعبر عن هوية الحزب الدينية. كما تتعامل بعض الأحزاب مع الشكل الخارجي للنساء المرشحات بمعايير مختلفة عن الرجال، فتفرض في أحيان كثيرة تجنّب الظهور بالمظاهر الأثوية التقليدية، وتعمل على إعادة إنتاج صورة نمطية للنساء، تتمثل بإبعاد الدور السياسي وصناعة القرار عن الأنوثة، ولسق هذا الدور بالذكور.
- ظهر كنمط واضح في إجابات المشاركين/ات في البحث، أن الأدوار النمطية للنساء داخل الأحزاب هي الأدوار المتعلقة بدورهن الرعائي، وتمثل في الدرجة الأولى بما يتصل بالتواصل مع النساء؛ كتوزيع مساعدات إنسانية، وتقديم أنشطة توعوية، وأنشطة دعائية للحزب عبر التواصل مع النساء من الجمهور. وأما على صعيد العمل داخل الحزب، والعمل في السلطات الحكومية، فتأخذ النساء الأدوار المرتبطة بمجال التربية والتعليم، والأنشطة الدعائية للحزب، والعلاقات العامة، والإعلام، والمكاتب الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان وبشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني.
- تفتقد معظم النساء السياسيات والمرشحات إلى الموارد الاقتصادية؛ لأسباب هيكلية لها علاقة بشكل الاقتصاد الريعي، وإبعاد النساء عن مصادر التحكم بالموارد المالية للدولة، وأيضاً بسبب عدم وجود دعم اقتصادي من قبل الأحزاب للنساء المرشحات.
- تواجه النساء السياسيات والمرشحات تحديات متصلة بالتمييز ضد النساء، من حيث إلزام النساء برعاية الأطفال والأسرة إلى جانب مسؤولياتهن خارج البيت، ما يتطلب بذل المزيد من الجهد والوقت. كما تعزز فكرة ربط الشرف بجسد الأنثى قواعد تقيد النساء وتحدد خياراتهن في السفر أو الخروج دون مرافق، أو حضور اجتماعات مع رجال، ما يقيد فرص التدريب على ممارسة مهارات القيادة. وفي الوقت نفسه، تحرر (الأعراف التمييزية بين الجنسين) الرجال من أعباء المسؤوليات داخل المنزل، وتشجع على تواجدهم في المجال العام/السياسي، ما يفسح المجال أمامهم باكتساب المهارات القيادية وفن الخطابة السياسي.

- واجهت النساء أشكالاً مختلفة من العنف القائم على أساس التمييز ضد النساء، تضمن العنف النفسي كالاستهزاء والازدراء والتصيد والتهديد بنشر «الفصائح» في ما يتعلق بحياتهن الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى فبركة صور ومقاطع فيديو، ومحاولات عديدة للابتزاز الإلكتروني بسرقة الحسابات الشخصية، أو التهديد بنشر صور لهنّ ما لم ينسحبن، أو الضغط باتجاه دفع مبالغ مالية، إضافة إلى تمزيق الصور الدعائية، أو استخدام الإيحاءات الجنسية بتوثيق لقطة تقبيل صور لمرشحات ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.
- أظهرت العديد من الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة أن هناك شبه قطيعة بينهن وبين الأحزاب السياسية، وأن الثقة مفقودة، لأن معظم الأحزاب السياسية ترفض العمل والتعاون مع المدافعات. كما أن فكرة الانضمام إلى الأحزاب السياسية مرهونة بالتخلي عن أجنداتهن السياسية للمطالبة بالمساواة، والعمل وفق أوامر وتوجيهات قادة الأحزاب السياسية، وهو مبدأ مرفوض من معظم المدافعات.

## التوصيات

### الحكومة

- وضع آلية وطنية شاملة لتعزيز المشاركة السياسية للنساء ومعالجة جميع الحواجز التي تشكل تمييزاً مباشراً وغير مباشر أمام مشاركة النساء في المجال السياسي وفي جميع المستويات، وأتباع نهج من أسفل إلى أعلى، وتخصيص الموارد المالية لهذا الغرض.
- التوجّه نحو تشريع كوتا نسائية في السلطة التنفيذية، إذ تقلّ نسبة النساء عادة في مجلس الوزراء ولا تضاهي نسبة النساء في المجلس النيابي، ما يوضح أثر الكوتا وأهميتها لمشاركة النساء في صنع القرار.
- خلق بيئات آمنة ومواتية للمشاركة السياسية للنساء سواء في المجال الخاص أو المجال العام، من خلال اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف وخطابات الكراهية المتحيزة جنسياً ضد المرأة.
- تبني سياسة إعلامية رسمية شاملة لمواجهة الصور النمطية للأدوار التقليدية للنساء والرجال.
- تشجيع مشاركة المرأة في عالم السياسة وسوق العمل من خلال ضمان توفير رعاية الأطفال ميسورة التكلفة، واعتماد تدابير لصالح توازن أفضل بين الحياة الخاصة والحياة المهنية.

### الأحزاب السياسية

- تعميم قواعد وإجراءات واضحة تضمن عملية ترشيح شفافة لتولي المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية.
- ضمان تمثيل للنساء أكبر داخل هياكل الأحزاب كالأمانة العامة واللجان التنفيذية المركزية والفرعية وتبني نظام الكوتا الطوعي داخل الأحزاب.
- دعم وتمويل الحملات الانتخابية لتمكين مشاركة أوسع ومتساوية للنساء في الانتخابات.

### منظمات المجتمع المدني

- تشجيع إنشاء شبكات أو تحالفات نسائية تضم الناشطات/المدافعات عن حقوق المرأة والنساء البرلمانيات للضغط على الحكومة والبرلمان لتشريع القوانين وصياغة السياسات التي تعالج أشكال التمييز ضد النساء وفي مختلف المجالات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- دعم وترويج الحملات الانتخابية للنساء المستقلات.
- تقديم برامج تدريب وبناء قدرات للنساء المرشحات لتعزيز مهارتهنّ السياسية.

## المنظمات الدولية

- تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز المساواة، وإدماج ومشاركة النساء في صنع القرار السياسي والعام.
- تعزيز واستدامة الفضاء المدني وإشراك منظمات حقوق المرأة لمساءلة صنّاع القرار بشأن قضايا التمييز والعنف ضد النساء.
- خلق منصات حوار عامة بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لمناقشة الحواجز والتحديات التي تواجه النساء، ووضع آليات للعمل المشترك لزيادة تمثيل النساء في المجال السياسي.

## المقدمة

تعتبر مشاركة وحضور النساء في المجال السياسي/مجال السلطة، أحد أهم مؤشرات الديمقراطية لأي مجتمع. إن المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة ليسا فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولكنهما ضرورة لا غنى عنها للتنمية المستدامة وتطبيق الديمقراطية والوصول إلى السلام مستدام. من هذا المنطلق استنفرت الجهود الدولية والمحلية لضمان تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار ضمن الهيئات والمجالس والبرلمانات، للوصول إلى المساواة مع الرجل من حيث التأثير في السياسة وتولي مناصب في السلطة. نصت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضرورة الإيمان «بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية»، تلتها العديد من الالتزامات الدولية التي حددت بشكل واضح الحق في المساواة بين الرجال والنساء في الحياة العامة والسياسة. بعد تضمين المادة (25) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، ارتبطت المادة (7) من اتفاقية سيداو 1979 بصللة خاصة بحق النساء في المشاركة والتمثيل السياسي في جميع المستويات سواء على المستوى الوطني أو الدولي، كما أكدت التوصية العامة لاتفاقية سيداو (23) على ضرورة أن تتخذ جميع الدول التدابير التي من شأنها القضاء على كافة أشكال التمييز في الحياة السياسية والعامة في المجتمعات. وبأقوى قرار 1325 كأول قرار يصدر من مجلس الأمن يعترف بأهمية مشاركة النساء الهادفة والمتساوية في العمليات السياسية، ويؤكد على إشراك النساء في عمليات المفاوضات وحفظ السلام. مع ذلك لا تزال النساء يواجهن تحديات هيكلية داخل المجال السياسي، حيث بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم 26% فقط في سنة 2020.<sup>5</sup>

في العراق صُمِن الدستور الجديد لعام 2005 في المادة (20) حق مشاركة النساء في الشؤون العامة أسوة بالرجال والتمتع بالحقوق السياسية كحق التصويت والانتخاب والترشيح.<sup>6</sup> وحددت المادة (49) الفقرة رابعاً حق المشاركة السياسية للنساء بنسبة تمثيل لا تقل عن ربع أعضاء مجلس النواب.<sup>7</sup> يأتي العراق في المرتبة الثانية بعد الإمارات بمشاركة النساء في البرلمان، حيث شغلن 28.9% من عدد المقاعد في انتخابات 2021.<sup>8</sup>

لكن السياسات والقوانين التمييزية لا تزال تغذي الأعراف الاجتماعية التي تقصي النساء وتفرض القيود على قدرتهن في التحكم بالموارد الاقتصادية وفرصة الحصول عليها، وتحافظ على التسلسل الهرمي القائم على التمييز ضد النساء، ما يؤدي إلى إعاقة وصول النساء إلى مناصب السلطة، بسبب ضعف الإرادة السياسية للسلطات الحاكمة بأهمية إدماج منظور النساء في الاستراتيجيات والخطط والسياسات في مختلف القطاعات كالبيئة والاقتصاد والصناعة والزراعة والأمن والنفط وغيرها، والابتعاد أو عدم الاعتراف بنهج المساواة ومبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بأوضاع النساء. لا تخلو العديد من السياسات والقوانين من مواد تمييزية تشجع العنف وتحصر النساء في أدوار رعائية غير مدفوعة الأجر، وتضيّق من فرص النساء في العمل والتعليم. يرافق ذلك ضعف سيادة القانون وهشاشة قطاع العدالة وانتشار السلاح وثقافة التطرف العنيف وخطابات الكراهية. كل هذا خلق بيئة غير آمنة للنساء تجعل تمتعهن بحقوقهن وكرامتهن صعباً أو مستحيلًا، وتقف عائقاً أمام مشاركتهن في مجالات الحياة العامة

إن إدماج النساء في السياسة هو عملية ذات أبعاد معقدة تتطلب نهجاً متكاملًا وتتولى الدولة الدور الأساسي في الحد من العوامل المعيقة لوصول النساء إلى مناصب السلطة، بدءًا من التنشئة السياسية لأفراد المجتمع، (مقاربة من أسفل إلى أعلى)، وصولاً إلى مواءمة القوانين والسياسات والبنى الهيكلية لمبدأ المساواة، (مقاربة من أعلى إلى أسفل). في هذا السياق تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في إدماج النساء في المجال السياسي، حيث تتحدد أدوار الأحزاب بعد فوزها في الانتخابات بتعيين الأشخاص لشغل المناصب القيادية داخل الحكومة وإدارة مفاصل الدولة، وتحديد أولويات خطط السياسات العامة للمجتمع والقوانين الناظمة لحياة الأفراد

يمكن وصف الأحزاب السياسية بعد 2003 بأنها أحزاب انبثقت من سياقات عنيفة شهدتها الساحة السياسية منذ تشكيل الدولة العراقية 1921. أظهرت الأحزاب التي تولت إدارة الدولة توجهات محافظة - وأحياناً كثيرة معارضة - إزاء قضايا المساواة وحقوق المرأة، ووقف العديد من الأحزاب ضد تشريع الكوتا النسائية في الدستور العراقي الجديد 2005. لكن هذه الأحزاب تكيفت بسرعة مع الكوتا، واستقطبت النساء كمرشحات وناخبات، رغبة منها في الحصول على أكبر عدد من المقاعد. وتعاملت مع تطبيق الكوتا بطريقة براغماتية تبعاً لتغير قوانين الانتخابات منذ 2005 ولغاية القانون الأخير رقم (9) لعام 2020. كما اتسمت العلاقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة والناشطات المدافعات عن حقوق النساء بالتوتر وعدم التوافق. تتهم الأحزاب، لاسيما الدينية المحافظة، الناشطات بتقويض أخلاق المجتمع وعاداته وتقاليده وبمحاولة نقل الثقافة/الأجندة الغربية. بالمقابل تقف الناشطات والمدافعات عن حقوق النساء في وجه جميع محاولات الأحزاب بتقويض ما تم إنجازه من ضمانات حقوقية للنساء. كما تواجه الناشطات أوضاعاً أمنية غير مستقرة وخطرة، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الأحزاب الحاكمة بتقليص العمل والنشاط المدني.

طيلة الدورات النيابية، حافظت نسبة تمثيل النساء في البرلمان على 25% على الرغم من أن المادة الدستورية تنص على «أن لا تقل عن الربع». وقد احتل العراق المرتبة (70) عالمياً بنسبة تمثيل النساء في المجلس النيابي، والمرتبة (176) بنسبة تمثيل النساء في الكابينة الوزارية<sup>9</sup>، بحيث تراجعت نسبة مشاركة النساء في الكابينات الوزارية بعد الدورة الأولى. ويهدف البحث الحالي إلى دراسة دور الأحزاب في وجود هذا التفاوت في مستوى التمثيل، ويحاول الإجابة عن مدى تأثير توجهات الأحزاب السياسية لإشراك النساء وتمكينهن في المجال السياسي «مجال السلطة» ومدى التزامها بمبدأ المساواة. وهل انعكس هذا الالتزام في بنية الأحزاب الداخلية مثلما تولى النساء مواقع قيادية في الأمانة العامة للحزب؟ وما هي طبيعة البرامج والإجراءات التي تتخذها الأحزاب السياسية لتمكين النساء سياسياً؟ كيف تفاعلت الأحزاب السياسية مع قضايا المساواة عند تشريع القوانين وإقرار

5 البنك الدولي: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. متوفر على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS> تاريخ الدخول 30 تشرين الأول 2022.

6 نص المادة 20 من الدستور العراقي: «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح».

7 نص المادة 49 من الدستور العراقي رابعاً: «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب».

8 قناة بالعربية، الإمارات الأولى عربياً والرابعة عالمياً في نسبة تمثيل النساء في البرلمان. متوفر على الرابط: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/02/21/> تاريخ الدخول 30 تشرين الأول 2022.

9 UN Women, "women in politics 2020: situation on 1 January 2020", access at: <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Women-in-politics-map-2020-en.pdf>

السياسات العامة التي تؤثر على حيوات النساء؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الناشطات في مجال حقوق المرأة وبين الأحزاب السياسية الحاكمة؟ وما طبيعة التحديات وأشكال العنف التي تواجه النساء في المجال السياسي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، ولغرض الوصول إلى فهم عميق، اعتمد البحث على إجراء مقابلات معمقة مع (22) سياسياً، و(24) سياسية ومرشحة و(19) ناشطة مدافعة عن حقوق المرأة. استغرقت مدة المقابلة ما بين نصف ساعة إلى أكثر من ساعة. تزامن إجراء المقابلات مع فترة الانتخابات النيابية في شهر تشرين الأول 2021 واستمرت لمدة ثلاثة أشهر في خمس محافظات (بغداد (كرخ ورسافة)، نينوى، كركوك، النجف، والبصرة)، وأجريت بعض المقابلات قبل الانتخابات، والبعض الآخر بعد الانتخابات وقبل إعلان النتائج، وأجري عدد آخر من المقابلات بعد النتائج. أعطى ذلك تصورات متنوعة، لاسيما لدى النساء السياسيات المرشحات اللواتي لم يفزن في الانتخابات والفائزات منهن. سبق ذلك مراجعة مكتبية لأهم البحوث والتقارير في هذه الموضوعات، لتحليل السياقات والبيانات وفق النتائج المستخلصة من تلك البحوث. من أهم التحديات والصعوبات التي واجهت البحث هو انشغال المتقابلين/ات بالانتخابات والأنشطة الدعائية ونتائجها. وكان الوقت من أصعب التحديات أمام الباحثات لإجراء المقابلات، بالإضافة إلى تخوف العديد ممن تتم دعوتهم/ن إلى المقابلة بسبب الحذر من محاولات التسقيط السياسي، لاسيما بطلب تسجيل صوتي للمقابلة. وشكل تصنيف وتبويب البيانات الكبيرة أيضاً تحدياً للوصول إلى أهم الأنماط المتكررة حيث تتطلب وقتاً وجهداً إضافيين

## سياق الأحزاب والتيارات السياسية العراقية: تتبع تاريخي لأحزاب السلطة

ساهم صدور قانون الأحزاب والجمعيات في 1922 بعد سنة من تأسيس الدولة العراقية في تطور النشاط السياسي. وتم الإعلان عن تشكيل أحزاب سياسية من أهمها حزب النهضة، الحزب الوطني العراقي وحزب الأمة<sup>10</sup>، التي مثلت تطلعات النخب الاجتماعية والسياسية في التأثير على الوضع السياسي العام، وفتح المجال للفضاء المدني المطالب بالحريّة والمساواة والحقوق في تلك الفترة، الأمر الذي ساهم لأول مرة بالمطالبة بحقوق النساء لاسيما في مجال التعليم، وفتح أمامهن المجال لتكوين العديد من الروابط والاتحادات «النسوية»<sup>11</sup>، إضافة إلى تأثيرات أفرزتها الحركة «النسوية» المنبعثة من سوريا ومصر وتأثير الزيارات المتبادلة بين البلدان العربية، التي عزز من المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة، خاصة خلال فترة كتابة الدستور العراقي 1924. وبالرغم من عدم منحهن حق المشاركة في الانتخابات، استطاعت النساء الانخراط في العمل السياسي عبر الانضمام إلى الأحزاب التقدمية<sup>12</sup>، والخروج إلى العمل وارتفاع عدد النساء المتعلمات والذي تزامن مع تطور الحركة الوطنية السياسية في فترة الأربعينيات والخمسينيات

أثر تطور حركة الحقوق في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وصدور ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بشكل كبير على نمو الحركة السياسية في العراق وعلى النساء العراقيات خاصة، فشاركت المرأة العراقية في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في مصر عام 1944، وساهم بتأسيس أول اتحاد نسوي عراقي<sup>13</sup>. وأصبحت أمينة الرحال أول امرأة تحصل على مركز قيادي في الحزب الشيوعي العراقي. نظم الحزب الشيوعي العمل النسوي في تشكيلاته من خلال تأسيسه تنظيمات باسم اللجان النسائية، شكلت مساراً جديداً للمشاركة السياسية للمرأة. وعملت الدكتورة نزيهة الدليمي<sup>14</sup> على تأسيس (رابطة النساء العراقيات) في عام 1952، ضمت من خلالها العديد من الشخصيات النسائية ومن مختلف الأعمار والمهن.<sup>15</sup>

وبعد هيمنة حزب البعث على مقاليد الحكم في العراق في 1968، تبنى الدستور المؤقت لسنة 1970 مبدأ المساواة للرجال والنساء، وأقر بحماية الأقليات وحق تكوين الجمعيات السلمية والمشاركة في الاتحادات والأحزاب السياسية. وساهم تحسن الوضع الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي شهده العراق في السبعينيات وأوائل الثمانينيات في أن تحرز المرأة تقدماً في الحصول على مستويات عالية في التعليم والانخراط في القوى العاملة. إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية والعامة كانت شبه منعدمة في ظل نظام البعث<sup>16</sup>

وفي عام 1972 تأسس اتحاد نساء العراق الذي يعتبر إحدى أدوات النظام البعثي، كإطار نسوي لدعم مشاركة المرأة في المجال العام، وساهم بتقديم برامج تنموية للنساء في مجال التعليم ومحو الأمية والتدريب وبناء القدرات الوظيفية. وفي 1983 وصلت النساء إلى مقاعد المجلس النيابي أو ما يُعرف بالمجلس الوطني ومجالس الشعب، ولكن بنسب قليلة جداً<sup>17</sup>. ولم تبرز نساء في مواقع صنع القرار على مستوى إدارة الدولة بشكل عام. كما استمرت القوانين الجنائية في ترسيخ ممارسات العنف والتمييز وعدم المساواة ضد المرأة، بإفلات الجناة من العقاب على جرائم القتل

10 فاروق صالح العمر وآخرون، «بداية الحياة الحزبية في العراق 1922 . 1925»، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مج47، ع2، 2019، ص42.

11 ظهور أول تنظيم نسوي في 1924 وهو نادي النهضة النسوي.

12 محمد تركي العبيدي، «دليل تدريبي حول حقوق الإنسان»، جمعية الأمل العراقية، 2019، ص 121.

13 رسالة ماجستير حول الحركة «النسوية» العراقية (رابطة المرأة).

14 عينت السيدة نزيهة الدليمي كأول وزيرة في حكومة عبد الكريم قاسم بعد ثورة 14 تموز 1958.

15 وضع المرأة في العراق: تقييم حول الحقوق القانونية والواقعية للمرأة، تموز 2004.

16 وضع المرأة في العراق: المصدر السابق.

17 راهبة الخميس، «لمحات من تاريخ المرأة العراقية»، الحزب الشيوعي العراقي، 2020/12/1. <https://www.iraqicp.com/index.php/sections/>

بداعي الشرف، وفرضت قرارات مجلس قيادة الثورة، التي غالباً ما تكون بمنزلة القانون، أحكاماً قاسية على النساء في جرائم البغاء<sup>18</sup>. كما واجهت النساء تحديات كبيرة نتيجة نشاطهن السياسي أو نشاط عوائلهن المعارض لنظام الحكم وإيديولوجيته، متعرضات لمختلف الانتهاكات منها: السجن والتعذيب والقتل والاعتصاب والتهجير

ومع استمرار النزاعات المسلحة الداخلية والخارجية مع دول الجوار في حقبة البعث والانهيارات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي أفرزتها، استعان النظام بقيادة حزب البعث بشكل واضح بالنساء في تشغيل مفاصل الدولة كافة. ساهم ذلك في تمكين مجموعات واسعة من النساء يتمتعن بالقدرة والخبرات الإدارية والمعرفية، لكن في الوقت ذاته، تراجعت حقوق النساء بشكل عام، مع تزايد الأنماط والممارسات العسكرية والعشائرية وفرض أحكام إسلامية من خلال إطلاق ما يعرف بالحملة الإيمانية بعد فرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق في 1990، لكسب تعاطفه من خلال وترسيخ الأفكار الأبوية المتشددة غير المبالية للقوانين المدنية الموضوعة لحماية حقوق النساء، وازدادت حالات زواج القاصرات وتعدد الزوجات والحرمان من التعليم، وفرضت المزيد من القيود على النساء في العمل وحرية التنقل والملبس.

ظهرت التعددية الحزبية كأولى الممارسات الديمقراطية في العراق بعد 2003 بعودة الأحزاب التي كانت تزاوّل نشاطها خارجة كأحزاب معارضة، من خلال نظام الديمقراطية التوافقية، باعتماد المحاصصة الطائفية. ومن أبرز هذه الأحزاب: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الفضيلة والتيار الصدري كأحزاب سياسية تحمل فكراً وتوجهاً دينياً شيعياً مسيطراً في مناطق جنوب العراق، والحزب الإسلامي العراقي بسيطرة على مناطق وسط وغرب العراق، حاملاً فكراً وتوجهاً دينياً سنياً، بالإضافة إلى أحزاب أخرى قومية كردية منها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني المسيطران في إقليم كردستان وبعض المناطق المحاذية للإقليم في كركوك والموصل وديالى، وأحزاب وحركات علمانية كالحزب الشيوعي، وتيارات أخرى عربية حديثة النشأة بفكر قومي عربي يساري اشتراكي كحركة الوفاق الوطنية<sup>19</sup>، وبعض هذه الأحزاب تضم مجاميع مسلحة وتحالفات مع رجال الأعمال والقادة الدينيين، ما منحها سلطة واسعة، وتمكنت من فرض السيطرة على مفاصل الدولة وبالتالي السيطرة على مواردها

في هذه الحقبة وفي ظل ظروف التغييرات الكبيرة وكتابة الدستور، تمكنت الناشطات النسويات من تكثيف جهودهن ومطالبهن، ونجحن في الحصول على الكوتا النسائية وإقرارها في الدستور بنسبة لا تقل عن ربع المقاعد النيابية كجزء من الآليات التي تعزز النظام الديمقراطي الذي كفله الدستور، بالإضافة إلى كفالة حق المساواة وغيرها من أشكال الحماية لحقوق النساء.

تغيرت تشكيلات الأحزاب وتوجهاتها، تبعاً للتطورات التي رافقت المشهد السياسي وحالات النزاع المسلح، وتبدلت مسميات الأحزاب وقياداتها، وكذلك تغيرت خارطة الأحزاب المسيطرة وأنماط السيطرة على السلاح، وتراجعت الأحزاب والقيادات الدينية السنية، وسيطرة الأحزاب العربية بقيادات قبلية عشائرية على المناطق السنية، كما تبدل عدد من المسميات لبعض الأحزاب الشيعية مع بقاء رؤاها وتوجهاتها الدينية خاصة مع تعالي المطالبات من قبل المجتمع والمرجعية الدينية الشيعية في انتخابات 2018 التي أوصت الناخبين/ات بعدم انتخاب من سبق أن تولى مناصب سياسية «المجرّب لا يُجرّب» وفشل في إدارة شؤون الدولة. وتساعدت موجات الغضب الشعبي على سياسات الأحزاب المسيطرة، لاسيما مع تصاعد مؤشرات الفساد الإداري وسوء الأوضاع الخدمية وضعف سيادة القانون وأنظمة العدالة، ما ولد ثورة تشرين 2019، بمشاركة واسعة جداً من الشباب والفضاء المدني. وأفرزت الثورة أحزاباً جديدة في جنوب العراق وبغداد معظمها له توجهات وطنية، ومن الأحزاب الجديدة حركة امتداد، وحركة نازل أخذ حقي، والبيت الوطني، والخيمة العراقية. واتخذت هذه الأحزاب عدة مسارات: منها من يمثل الثورة بطريقة مستقلة، ومنها من يمثل تعاوناً بين بعض القوى السياسية والثوار، ومنها لجهات تزعم الانتماء إلى الثوار مثل تيار الفراتين الذي أسسه سياسي استقل عن حزب الدعوة<sup>20</sup>. أما الأحزاب الجديدة التي تمثل الثوار فكان نفوذها خجولاً جداً أمام سيطرة الأحزاب والتيارات العقائدية الطائفية. بشكل عام لا تقوم الأحزاب بمختلف توجهاتها بإشراك النساء في عمليات التفاوض السياسية التي تجري بين قادة الأحزاب حول تشكيل الحكومات واختيار الرؤساء الثلاثة، ومختلف القضايا المصيرية والمهمة، إذ يتم باستمرار إقصاء النساء عن صناعة القرار السياسي

18 قرار مجلس قيادة الثورة رقم 234 لسنة 2001

19 عمر الجفال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، مركز الشرق الأوسط، 2021، ص 10. [http://eprints.lse.ac.uk/112203/1/Undemocratic\\_parties\\_in\\_a\\_democratic\\_system\\_Arabic.pdf](http://eprints.lse.ac.uk/112203/1/Undemocratic_parties_in_a_democratic_system_Arabic.pdf)

20 الحرة خاص، «حزب الثورة مفقود» في العراق.. «تيارات ووجوه شابة تسعى إلى التغيير في الانتخابات»، الحرة عراق ورافع صوتك، 2021/1/14، <https://www.alhurra.com/> /iraq/2021/01/14

# الأطر القانونية لمشاركة النساء في المجال السياسي

## الكوتا النسائية بين الدستور والقوانين الانتخابية

«لا توجد خيارات أخرى لدى الأحزاب في إشراك النساء في العملية السياسية أفضل من الكوتا، أنا أرى أن باقي الطرق تعتبر شعارات لا تمت إلى الواقع بصلة»<sup>21</sup>.

في السنوات العشرين الماضية، تبنت أكثر من نصف دول العالم نظام الحصص السياسية، لضمان تمثيل النساء في المجال السياسي. جاء ذلك استجابة لضغط حركة المجتمع المدني على المستوى الدولي. على أثر ذلك دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1990 جميع الدول إلى تبني نسبة تمثيل 30% للنساء في مؤسسات وهيئات صنع القرار. كما شجع مؤتمر بيجين 1995 الدول على اتخاذ إجراءات أبعد من ذلك، لتحقيق هدف التوازن في الكيانات السياسية والإدارية وكذلك في المؤسسات القضائية، واتخاذ التدابير المناسبة لزيادة عدد النساء من خلال تبني سياسات الحصص Political Quotas. عموماً الكوتا ليست كافية لضمان التمثيل السياسي للنساء، إلا أنها تقرب من المساواة الحقيقية.<sup>22</sup>

بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 من قبل قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تضمن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية مادة قانونية حول الكوتا النسائية، فجاء في المادة 30 ج منه نص يكفل نسبة تمثيل النساء في السلطة التشريعية لا تقل عن الربع<sup>23</sup>. وكان هذا حصيلة جهود حثيثة لناشطات نسويات نجحن في إيصال أصواتهن إلى أماكن صنع القرار وإقرار نظام الكوتا

كما ضمن الدستور العراقي في المادة 20 منه حق مشاركة النساء في الشؤون العامة أسوة بالرجال والتمتع بالحقوق السياسية كحق التصويت والانتخاب والترشيح<sup>24</sup>. وجاءت المادة 49 منه في الفقرة رابعاً لتضمن حق المشاركة السياسية للنساء بنسبة تمثيل لا تقل عن ربع أعضاء مجلس النواب، وأن يتم تنظيم ذلك بقوانين الانتخابات<sup>25</sup>. ومن هذا المنطلق تضمنت قوانين الانتخابات وبعض القوانين المتعلقة بالحقوق السياسية آليات لضمان تمثيل النساء. وجرت انتخابات 2021 النيابية تحت أطر قانونية متمثلة بقانون رقم 9 لعام 2020 للانتخابات النيابية، وكذلك قانون الأحزاب السياسية 2015، إضافة إلى الأنظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. كما يعتبر قانون 2018 لمجلس المحافظات من القوانين المشرعة لضمان الحقوق السياسية للنساء

في مؤشر صدر عن الأمم المتحدة للمرأة لعام 2020، احتل العراق المرتبة 70 عالمياً بنسبة تمثيل النساء في المجلس النيابي، والمرتبة 176 بنسبة تمثيل النساء في الكابينة الوزارية<sup>26</sup>، وهذا التفاوت في مستوى التمثيل، قد يعزى إلى نظام الكوتا المطبق في توزيع المقاعد النيابية، ولكنه لا يطبق في توزيع مقاعد السلطة التنفيذية، ويشير إلى فجوة واضحة بين القانون الانتخابي المطبق ومدى إيمان المجتمع السياسي به، إذ يعطي فكرة أو يثير تساؤلاً حول ماهية الأدوار التي تتخذها النساء في السلطات العراقية، والتي تبحث هذه الدراسة فيها وستنتقل إليها لاحقاً

إن القوانين والإجراءات المتخذة في تطبيق نظام الكوتا قد أدت إلى بقاء نسبة تمثيل ثابتة نسبياً للنساء في البرلمان العراقي وباللغة ربع عدد أعضائه، على الرغم من أن النص الدستوري وضع هذه النسبة كحد أدنى وليس كنسبة تمثيل نموذجية، وتمكن العديد من النساء من الفوز دون الحاجة إلى الكوتا في الانتخابات منذ 2005 وحتى 2018. ويعزى ثبات النسبة إلى آليات تنظيم الكوتا، إذ اعتمد قانون الانتخابات رقم 16 لعام 2005 على القوائم المغلقة لـ 18 دائرة انتخابية (دائرة لكل محافظة)، والتي تتيح للحزب الفائز اختيار مرشحيه الذين يصلون إلى البرلمان ولا يتاح ذلك للناخب/ة، إذ يذهب صوت الناخب/ة إلى الحزب وليس إلى الفرد المرشح/ة، مع تطبيق الحزب شرط امرأة بعد كل ثلاثة رجال في قائمة الفائزين، ثم بعد التعديل على قانون الانتخابات في 2010 أصبحت القوائم نصف مفتوحة ونصف مغلقة (بإمكان الناخب/ة إما أن ت/يختار مرشح/ة معين/ة أو أن يعطي صوته/ا إلى الحزب فقط، ولكن هو محدد بعدد معين من المرشحين/ات وبكيان سياسي واحد)، وبقاء آلية تطبيق نظام الكوتا على الشرط نفسه، ثم اعتمد نظام سانت ليغو في قانون الانتخابات 45 لعام 2013، وطبق في انتخابات 2014 و2018، والذي وزع المقاعد على الفائزين/ات بغض النظر عن الجنس، وفي حال لم تصل نسبة النساء إلى 25% فعلى كل كيان سياسي أن يسلم قائمة مرشحيه الفائزين/ات وتطبيق شرط امرأة بعد كل ثلاثة رجال، ولاحقاً، قوبل نظام سانت ليغو بانتقادات شديدة كونه يحافظ على تمركز القوة بيد الأحزاب المهيمنة ولا يفسح المجال للأحزاب الجديدة، كما أنه من أصل 99 تحالفاً انتخابياً فازت في جميع الدورات الانتخابية الخمس السابقة، لم يحدث أن تزعمت المرأة أي تحالف رئيسي فائز.<sup>27</sup>

21 مقابلة 11N1، سياسي، الموصل، 43 سنة، بكالوريوس تربية، 2021/11/9.

Pande. Rohini, And Deanna Ford 2011. Gender Quotas and Female Leadership. World Development Report 2012 Gender Equality and Development. 22 Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/9120/WDR2012-0008.pdf?sequence=1> access date: 15 July 2022

23 نصت المادة الثلاثون ج على: «تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية وتحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة ومن ضمنها التركمان والكلدواشوريون والآخرين» قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، 2003.

24 نص المادة 20 من الدستور العراقي: «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح».

25 نص المادة 49 من الدستور العراقي رابعاً: «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب».

26 UN Women, "women in politics 2020: situation on 1 January 2020", access at: [https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/](https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Women-in-politics-map-2020-en.pdf)

[Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Women-in-politics-map-2020-en.pdf](https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Women-in-politics-map-2020-en.pdf)

27 نوفل الحسن، «تغيير قواعد اللعبة: إصلاح النظام الحزبي في العراق»، 2021/6/16. متاح على:

<https://www.mei.edu/publications/tghyyr-qwad-allbt-ashlah-alnzam-alhzyby-fy-alraq>

## قانون الانتخابات الجديد 2020، المزيد من النساء في البرلمان بدون كوتا

بعد حراك تشريعي 2019، والمطالبات بالتغيير، صدر قانون انتخابي جديد رقم 9 لعام 2020، والذي اعتمد نظام الدوائر المفتوحة التي تقسم كل محافظة إلى مناطق أصغر، ولا يطالب الناخب/ة انتخاب كيان سياسي وإنما ي/تقوم فقط بانتخاب مرشحين/ات على مستوى منطقته/ا حصراً. وهذا القانون شكّل أحد العوامل التي أدت إلى زيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان وصعود ما يقارب «نصف» الفئات دون الحاجة إلى الكوتا، ما زاد النسبة لتصل 28%، ولكنها لا تزال مقاربة للربع، لأسباب وعوامل عدة سنتناولها في البحث تالياً

جاءت المادة 16 من قانون الانتخابات النيابية لعام 2020 لتنظم تمثيل النساء، فحددت في الفقرة أولاً وثانياً أن لا تقل نسبة النساء عن 25% من أعضاء مجلس النواب، وكذلك كشرط لنسبة التمثيل من كل محافظة، أي أن هاتين الفقرتين تتسجمان مع المادة الدستورية، إذ إن النسبة يمكن أن تزداد فوق ذلك، ولكن لا يمكن أن تنخفض دونها، ولكن الفقرة الثالثة من نفس المادة 16 جاءت لتبين أنه في حال استنفاد الكوتا النسائية وفقاً لنتائج الانتخابات وفوز المرشحة بقوة أصواتها دون الحاجة إلى الكوتا، لا تجري عملية الاستبدال وفق الكوتا ولا يتم تطبيق الكوتا في الدائرة الانتخابية أو المحافظة<sup>28</sup>. وهذه الفقرة تؤدي في الغالب إلى تحديد أو حصر حصة النساء بـ 25% أو تجاوزها بمدى بسيط جداً وهو ما يقيد النص الدستوري؛ على غرار القوانين الانتخابية السابقة، إذ تمثل هذه الفقرة إجراءً يحدد النسبة وأحياناً يحصرها بما يقارب الـ 25% ولا يفتح فرص الزيادة الواضحة عنها، وهو ما أفضت إليه فعلاً نتائج الانتخابات 2021 رغم فوز أكثر من نصف المرشحات الفئات بقوة أصواتهن دون تطبيق نظام الكوتا، كما سنأتي على ذكره وتفصيله لاحقاً. كذلك فإن الفقرة تاسعاً من المادة 16 بينت أنه لا يشترط أن تشغل امرأة مقعداً شاغراً كان سابقاً يخص امرأة وتركته لأسباب تتعلق بالانسحاب أو الوفاة أو غيرهما

كما أدخلت المادة 14 من قانون رقم 9 لعام 2020 نظام الكوتا النسائية في القوائم الانتخابية، فحددت أن يراعى تسلسل النساء بمرشحة امرأة واحدة بعد كل ثلاثة رجال مرشحين، ما يجعل هذا القانون أفضل من القوانين السابقة لعام 2013 و2005 في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء، إذ قسّم المحافظات إلى دوائر صغيرة، ويشترط على الناخب/ة أن ينتخب مرشحاً/ة من منطقته/ا وتحسب الأصوات فقط لصالح المرشحين/ات بغض النظر عن كياناتهم السياسية والتي كانت سابقاً تحصل على أصوات مباشرة من قبل الناخبين/ات في الانتخابات السابقة

وصل عدد النساء المرشحات إلى 950 مرشحة، من مجموع 3225 مرشحة، بحسب إعلان المفوضية العليا للانتخابات. ونجد أن نسبة المرشحات من العدد الكلي تقارب 29%، والتي تقترب من النسبة المطلوبة لتحقيق نظام الكوتا. ولا شك في أن الأحزاب السياسية لها أثر واضح في أعداد المرشحين والمرشحات وتوزيع الأصوات في ما بينهم/ن، وهو ما يعد عاملاً وراء النسبة المقاربة للربع كحصة للتمثيل «النسوي». مع ذلك حققت النساء فارقاً في النسبة عن السنوات السابقة

نتج عن انتخابات 2021 صعود 43 مرشحة سياسية على مستوى العراق بقوة التصويت ودون الحاجة إلى تطبيق الكوتا<sup>29</sup> من أصل 95 مرشحة فائزة وصلن إلى المجلس النيابي، وبحصول 12 مرشحة على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية. كما صعدت مرشحتان في قائمة الخمس عشرة الفائزين/ات بأعلى الأصوات على مستوى العراق، وهما من أحزاب جديدة في السليمانية وذوي قار. ولم يطبق نظام الكوتا في السليمانية لصعود الفائزات فيها بقوة أصواتهن. وحصلت النساء على نسبة تمثيل تقارب 40% من المقاعد المخصصة للسليمانية، كما فازت 13 امرأة في العراق بأعلى الأصوات في دوائرها الانتخابية. وحصلت النساء الفائزات على ما يقارب 10% من مجموع الأصوات الصحيحة في العراق. وطبق نظام الكوتا في جميع دوائر محافظة صلاح الدين ومحافظة ميسان. ولم تصعد أي امرأة فيهما بقوة أصواتها، ولعل الأحزاب المسيطرة في هذه المحافظات كان لها دور مؤثر في هذه النتائج

وجدير بالذكر أن النتائج الأولية للانتخابات أشارت إلى فوز 97 امرأة، ولاحقاً انسحبت (أو استُبعدت) امرأتان، وذهب مقعدهما لرجلين، فوصل العدد إلى 95 امرأة. كما أشار مراقبون/ات للانتخابات إلى أن التدقيق بنتائج الانتخابات الأولية بما يتسق مع قانون الانتخابات 2020، يظهر فوز 115 امرأة، ولكن النتائج النهائية تغيرت لاحقاً، إذ إن لنظام توزيع المقاعد أثراً في تحديد الفائزين/ات، وكذلك التعامل مع نظام الكوتا والذي لم يطبق في العديد من المناطق. أكدت إحدى السياسيات من حزب إسلامي محافظ، أن الكوتا هي سبب وصول النساء إلى البرلمان بأصواتهن بدون الحاجة إلى الكوتا، رغم ذلك لا يعني هذا أن يكون لهنّ أدوار بعد ذلك أو أن رأيهنّ سيكون مساوياً لرأي الرجل: «أنا أعتبر ازدياد عدد النساء كان بسبب الكوتا، لأنه كما تعلمين أغلب اللواتي صعدن للبرلمان مثل مقاعد رجل، ففي محافظة الديوانية صعدت إحدى الأخوات من التيار الصدري بعنبة أصوات المقعد الانتخابي وليس عن طريق الكوتا. مع الأسف كان مفروضاً أن تعطى الكوتا لامرأة أخرى، من المفترض أن تصعد 22 امرأة أخرى، فيصبح العدد 97 أي ثلث المجلس بالضبط، وهذا ما حدث مع التيار الصدري حيث فازت 30 امرأة من مجموع عدد الكتلة الصدرية البالغ 75 مقعداً، أي النصف تقريباً، وهذا شيء ممتاز، لكن بعد ذلك يبقى دورها بحسب موقع المرأة في اللجنة إذا كانت رئيسة لجنة، نائب رئيس، أو كمقررة، وأيضاً بحسب نوع القانون الذي نريد أن نشرّعه، يختلف أيضاً رأيهم بالمرأة عن رأيهم بالرجل، فيبقى الواقع العراقي فارقاً نفسه ويبقى واقعاً ذكورياً»<sup>30</sup>.

28 جريدة الوقائع العراقية، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لعام 2020، 2020/11/9، ص 6-7. متاح على: <https://moj.gov.iq/upload/pdf/4603.pdf>

29 محمود عزة وعماد جميل، «التحليل الجندري لانتخابات تشرين 2021 في العراق: حصيلة أولية ودروس مستفادة»، مساعدات الشعب النرويجي وجمعية نساء بغداد، ص 43.

30 مقابلة 23B7، مرشحة، القادسية، 50 سنة، بكالوريوس، عضو هيئة سياسية وممثلة التمكين النسوي، 2021/12/30.

## الكوتا والأحزاب السياسية: طريق للسلطة

ذكر قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 تمثيل النساء داخل الهيئات الحزبية (مادة 11/أولاً)، ولكن دون تحديد/إلزام شرط النسبة<sup>31</sup>. رفضت القوى السياسية تحديد نسبة كوتا ضمن الهيئات الحزبية العليا أثناء تشريع القانون، واكتفت «بجملة تمثيل نسوي»، لكن الأحزاب السياسية تعاملت مع نظام الكوتا للانتخابات البرلمانية على أنه وسيلة للحصول على المقاعد البرلمانية، الطريقة الجديدة ضمن النظام السياسي الجديد 2003 للوصول إلى السلطة. فالقوى السياسية توزع المناصب بعد الانتخابات بحسب عدد المقاعد التي تحصل عليها.

أجمع المشاركون/ات على أن توجهات الأحزاب، سواء أكانت علمانية أم دينية، أم تقليدية أم ناشئة، لم تختلف في تعاملها مع الكوتا النسائية، لأن بعدد قليل من الأصوات يمكن للنساء الوصول إلى البرلمان. تعاملت الأحزاب الكبيرة والقوية، مثل التيار الصدري (14 مقابلة)، والحزب الديمقراطي الكردستاني وكذلك الاتحاد الوطني الكردستاني، بشكل منظم ومحترف مع نظام الكوتا حين دعمت نساء معيّبات في الدوائر الانتخابية<sup>32</sup>. فالرجل مهما كانت جماهيريته لا يمكن أن ينافس المرأة على مقعد الكوتا، وكثيراً ما حصل أن تفوز امرأة بمئات الأصوات ويخسر أمامها رجل حاصل على آلاف الأصوات في الدائرة الانتخابية الواحدة. وإذا أيقنت الأحزاب ذلك، فقد توجهت إلى ترشيح النساء، وقامت بعض الأحزاب السياسية لاسيما أحزاب السلطة بدراسة دقيقة لتحديد عدد الأصوات التي يمكن الحصول عليها ضمن كل دائرة. وفي حال وجد الحزب أن الأصوات الداعمة له قليلة، يقوم بترشيح امرأة، لأن حصولها على الأصوات القليلة بإمكانه أن يحسم المقعد للحزب

جاءت إجابات السياسيين متفقة بشكل صريح ومباشر عن نظرة وتعامل الحزب مع الكوتا النسائية باعتبارها وسيلة للحصول على مقاعد في المناطق التي يجدون صعوبة في فوز رجل ليس لديه جمهور فيها بحسب العدد المطلوب من الناخبين/ات، لذلك يرشحون امرأة. وأكد أحد السياسيين من محافظة النجف، أن قادة الأحزاب في مرحلة الانتخابات يراهنون على النساء لنيل أكبر عدد ممكن من المقاعد ليس إلا: «الأحزاب تتعامل مع المرأة الآن في الانتخابات وفق مبدأ الربح والخسارة، إنهم يستخدمون المرأة كأداة في المناطق التي يرون فيها أنفسهم ضعفاء جماهيرياً، لذلك يراهنون على الكوتا، ليس حباً بالمرأة أو قناعة بها، بل إنه حينما يستشعر الحزب أن جمهوره ضعيف في منطقة ما، يترك الرهان على الرجل ويمارس عمله الانتخابي بالرهان على المرأة إيماناً منه بأن الفوز بالكوتا أقرب إلى نيل الكرسي، لأنه بالمجمل هو لا ينظر إلى الكرسي من باب الرجولة والأنوثة وإنما من باب العدد، ليكون الزعيم وصاحب أكبر عدد ممكن من المقاعد<sup>33</sup>.

يتم التعبير عن النساء في الوسط السياسي بكلمات شائعة مثل مصطلح «الحشو»\* عند حاجة الحزب إلى زيادة عدد النساء في القوائم (4 مقابلات). هذا ما أكدته سياسية من محافظة البصرة: «في الانتخابات، وعندما يريدون تشكيل لائحة مرشحي حزبه يقولون عبارة لا يعرفها أغلب العراقيين: «جيب حشو». يطلقون على النساء هكذا تسمية لأنهم يعتبرونها مثل الحشو. لذا ساهمت الكوتا بصعود الأحزاب، لكن بنفس الوقت ماذا فعلت؟ ساهمت بتقويض حقوق المرأة العراقية وحق وصولها إلى مشاركة سياسية عادلة»<sup>34</sup>.

بحسب المعطيات، فإن مشاركة النساء في قيادة الأحزاب العراقية ضعيفة جداً. وأشارت دراسة إلى أن عدد النساء ارتفع في صفوف بعض الأحزاب من 10% ليصل إلى حوالي نصف الأعضاء، غير أن تواجدها في المواقع القيادية ظل منخفضاً أو معدوماً في أغلب الأحزاب، ولا يوجد توجه لدى معظم الأحزاب لتبني الكوتا البرلمانية للنساء ضمن هيكلها الحزبية، فبلغت نسبة النساء المنضمت إلى الحزب إلى الرجال، بحسب دراسة المعهد الديمقراطي الوطني، 27.7%، ولكن حصة النساء من المناصب القيادية 1.8.3%. وغالباً ما تكون قيادتها مخصصة لمكتب المرأة والأسرة<sup>35</sup>. على سبيل المثال، بلغ عدد النساء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي خمس نساء فقط من بين (31) عضواً<sup>36</sup> يمثلون الهيئة القيادية، وهي نسبة لا تختلف في أي حزب آخر لا يصف نفسه بأنه تقدمي تجاه قضايا النساء.

تحدث سياسي من الحزب الشيوعي مطولاً عن توجهات الحزب التاريخية التقدمية نحو قضايا النساء وإشراكهن ضمن تنظيماته، وعن دور وفاعلية النساء الشيوعيات في محطات مفصلية تاريخية مرّ بها الحزب. وبحسب رأيه، فإن الكوتا هي ليست آلية إيجابية، بل محففة بحق النساء، لكنهن بحاجة إليها بسبب الهيمنة الذكورية الموجودة في المجتمع. ووصف في الوقت نفسه ضعف مشاركة النساء في الحزب مقارنة بالرجال بأنها نتيجة ظروف «طبيعية»، وهي حالة موجودة في جميع الأحزاب. لم يوضح ما هو دور الحزب للتعامل مع تلك الظروف «الطبيعية» التي تمنع النساء من المشاركة السياسية: «الكوتا فرضتها الضرورة، هي ليست شيئاً إيجابياً، الكوتا هي ضرورة فرضت نتيجة الوضع السياسي القائم والظروف الصعبة التي مرّ بها البلد طيلة 35 سنة. كما تعلمين، الحزب الشيوعي العراقي حزب يؤمن بقضية المرأة ويدافع عنها ومناصر لها، وتاريخه طويل في هذا المجال ... لذا عملياً، وإلى حد كبير، هناك مساواة في مشاركة المرأة في الحزب الشيوعي العراقي، وليس لدينا أي فرق على الأقل في النظام السياسي للحزب الشيوعي العراقي وفي البرنامج، وكذلك في النظام الداخلي. لذا فالحقوق متساوية والواجبات متساوية. ونتيجة لظروف طبيعية، نرى أن عدد الرجال في الحزب أكثر من عدد النساء، وهذا موجود في كل المنظمات والأحزاب»<sup>37</sup>.

31 نصت المادة 11 أولاً (أ) على: «يشترط لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي مراعاة ما يأتي: يقدم طلب التأسيس تحريرياً بتوقيع ممثل الحزب أو التنظيم السياسي (الأغراض التسجيل) إلى دائرة الأحزاب أو تنظيمات سياسية مرفقاً به قائمة بأسماء الهيئة المؤسسة التي لا يقل عدد أعضائها عن (7)، ومرفقاً به قائمة بأسماء عدد لا يقل عن (2000) ألفي عضو من مختلف المحافظات، على أن تتم مراعاة التمثيل النسوي». نص القانون متوفر على الرابط: <https://www.moj.gov.iq/uploaded/4383.pdf> تاريخ الدخول 22 تموز 2022.

32 مقابلات مع سياسيين ونساء مرشحات سياسيات وناشطات.

33 مقابلة 51N5، سياسي، النجف، 43 سنة، بكالوريوس، أمين عام حزب، 2021/11/1.

34 مقابلة 31BS4، مرشحة، البصرة، 61 سنة، دكتوراه، كاتبة وإعلامية، مستقلة، 2021/10/20.

35 المعهد الديمقراطي الوطني (2020)، «الاستبعاد السياسي في الأحزاب السياسية العراقية: كيف تسعى النساء والشباب والمكونات إلى تغيير السياسة»، متاح على [https://www.ndi.org/sites/default/files/Political%20Exclusion%20in%20Iraqi%20Political%20Parties\\_AR.pdf](https://www.ndi.org/sites/default/files/Political%20Exclusion%20in%20Iraqi%20Political%20Parties_AR.pdf)

36 مقابلة 23B15، عضو في الحزب الشيوعي، آب 2022.

37 مقابلة 23B4، سياسي، بغداد الرفافة، 34 سنة، بكالوريوس، 2021/11/18.

أظهرت الأحزاب الناشئة التي تشكلت بعيداً عن الأحزاب التقليدية المهيمنة، لاسيما بعد احتجاجات تشرين 2019، توجهات تميل إلى تمثيل سياسي أكبر للنساء داخل الهياكل الحزبية، ولم تلتزم بنسبة الكوتا الدستورية. في أحد الأحزاب الجديدة شكلت النساء 50% من عدد المرشحين/ات. بدأ واضحاً أن الأحزاب السياسية الناشئة تستقطب النساء اللواتي لديهنّ نشاط سياسي «سابق» وشبكات علاقات واسعة وقوة تعبئة مستقلة في مجتمعاتهنّ المحلية، بدليل أن هناك العديد من المرشحات السياسيات المستقلات حصلنّ على المقاعد البرلمانية من دون الحاجة إلى الكوتا. وهذا ما أكدّه أحد السياسيين ضمن الأحزاب الناشئة: «نحن الكتلة الوحيدة التي شاركت النساء فيها بنسبة 50%، لا يوجد أي كتلة أخرى شاركت بهذه النسبة في الانتخابات...؟ فازت النساء بأصواتهن وتقدمن إلى المرتبة الأولى ضمن مناطقهنّ، وتفوقن بتصويت عالٍ وفتخر بهنّ. برأيي، يجب إلغاء الكوتا لأنها تقلل من دور النساء، نسبة 25% هي ظلم للمرأة، من الضروري تعديل القانون وإجبار الأحزاب على تبني نسبة 50% من النساء عند الترشيح»<sup>38</sup>.

## الكوتا النسائية: بين المجتمع وسلطة الأحزاب

مع تزايد اعتماد نظام الكوتا في بلدان عديدة، يستمر التساؤل حول مدى جدواها في إلغاء التمييز ضد النساء وتحقيق المساواة، وأيضاً هل هي كافية لتغيير المعايير والتقاليد المجتمعية التمييزية ضد المرأة؟ وهل يمكن أن تكون للكوتا عواقب غير مباشرة تتمثل في تعزيز الصورة النمطية حول النساء بأنهنّ غير فاعلات في المجال السياسي نتيجة إقحام نساء ليس لديهنّ خبرة سياسية؟ منذ الدورة البرلمانية الأولى تعاملت غالبية الأحزاب مع الكوتا النسائية من مبدأ واقع حال مفروض بموجب الدستور والقانون. لذلك كانت ترشيحات الأحزاب للنساء تقوم على معيار بعيد كل البعد عن مبدأ وهدف الكوتا النسائية. بغض النظر عن مدى وجود عدد كافٍ من النساء السياسيات المؤهلات لشغل المقاعد النيابية، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية آنذاك، لاسيما دورتي 2005 و2010 وانغلاق الأحزاب التقليدية على نفسها، منع العديد من الشخصيات النسائية من الترشح للانتخابات. بالمقابل استقطبت الأحزاب التقليدية مرشحات لسن بعيدات عن قضايا حقوق النساء فحسب، وإنما بدون خبرة أو تجربة سابقة تطابق المعايير الذكورية للعمل السياسي المتعارف عليها على مستوى الأحزاب والمجتمع، خاضعات لسلطة رئيس الحزب، ووصل الأمر إلى ترشيح نساء - ربّات بيوت - لم يسبق لهنّ مطلقاً أن حضرن اجتماعاً أو نقاشاً عاماً، بل إن غالبيةهنّ زوجات أو أخوات<sup>39</sup> أو قريبات رجال سياسيين. ساعد في ذلك وجود القائمة المغلقة في قانون الانتخابات

لم توفر الأحزاب سبل التمكين والتدريب للبرلمانيات المبتدئات أو تمنحنهنّ مساحة لاتخاذ القرار، مرسخةً بذلك الصورة النمطية لدى المجتمع بأن النساء غير كفوءات ولا يصلحنّ للعمل السياسي، والكوتا هي السبب في وصولهنّ إلى البرلمان، وأن المجال السياسي هو «مجال للرجال». بدأ الحديث عن سوء أداء النساء البرلمانيات وعدم جدوى الكوتا، لأنها أدخلت نساء في البرلمان غير مؤهلات سياسياً، وفي الوقت نفسه، تمّ التغاضي عن سوء أداء عشرات من أعضاء البرلمان من الرجال. بحسب المقابلات مع الناشطات لم تُزل الأحزاب المعيقات الاجتماعية والثقافية لمشاركة النساء في المجال العام/ السياسي، بل على العكس تماهت معها وحافظت عليها. لهذا عارضت الأحزاب العديد من القوانين التي تهدف إلى تحقيق المساواة والحد من العنف ضد النساء ولم يتم إقرارها: «إن الأحزاب ضد هكذا قوانين لأنها لا تخدمهم. مثلاً قانون العنف الأسري الذي سعينا لإقراره، نجد أن الحزب الفلاني في البرلمان لا يقبل التصويت عليه، والسبب؟ هناك حجج ظاهرية يتحججون بها، لكن هناك أمور باطنية، الحجج الظاهرية تقول إن هذا الأمر مخالف للعادات والتقاليد، لكن الحقيقة، في الباطن يفكرون في أنه إذا قامت المرأة اليوم بالشكوى على زوجها أو أخيها ماذا ستفعل غداً؟؟ من يتبع هذه الأحزاب السياسية؟! إنهم العشائر والأشخاص... والشباب الذين لا يملكون وعياً وغير متفهمين، لذلك عندما يوافق الحزب على هذا قانون سيواجه رفضاً ودعماً قليلاً من الشعب التابع له، بالتالي يرفض ذلك القرار... حتى يكسب ثقة أكبر عدد ممكن من الشعب والعشائر»<sup>40</sup>.

يرى السياسيون أن نظرة المجتمع إلى أدوار النساء العرفية هي السبب الرئيسي في تهميش وإبعاد النساء عن المجال السياسي تارة، وضعف مؤهلات وقدرات النساء أنفسهنّ تارة أخرى. حملت إجاباتهم (5 مقابلات) تناقضات مرتبكة، فالمجتمع هو المسؤول بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية عن إقصاء النساء عن سبل التمكين السياسي، وبنفس الوقت هنّ قادرات على تجاوز هذه المعيقات: «كما نعلم مجتمعنا قد لا يسمح للمرأة بأن تأخذ دورها بشكل صحيح، لكن لا يوجد عائق يمنعها من أن تمارس دورها بشكل طبيعي وتأخذ مساحتها بشكل كامل ... الأمر يعتمد على شطارتها وممارستها العمل السياسي»<sup>41</sup>.

غاب تماماً عن حديث السياسيين تأثير النظام السياسي وهيمنته على جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية والدينية ودوره في إعادة إنتاج ممارسات التمييز والتهميش ضد النساء عبر القوانين والسياسات. بيّن أحد السياسيين من محافظة النجف أن الكوتا ضرورة ملحة، وبدونها فإن ذكورية المجتمع سوف تمنع بشكل نهائي وجود النساء في المجال السياسي، ووصف تأثير وسلطة المجتمع على الأفراد بشكل مطلق لدرجة أنه هو نفسه يخضع لهذا التأثير وليس لديه حؤول أو قوة للتغيير: «لن يكون هناك تمثيل للنساء إذا لم يكن هنالك كوتا، لأن مجتمع العراق للأسف مجتمع ذكوري بامتياز يسعى إلى إلغاء دور المرأة بأي نشاط خارج إطار دور الأسرة... هنالك محددات إدراكية، مثلاً حجتهم لماذا لم يرسل الله نبياً من النساء؟ أو يستند إلى بعض الأقوال مثل «ناقصات عقل ودين». هذه للأسف تفسيرها خاطئ ووجهت المجتمع نحو الذكورية، ومازالت هذه المعاناة قائمة. أنا من الناس مهما بلغت درجة تقدمي وتطوري وعلميتي يفرض عليّ المجتمع أحياناً أن ترتدي زوجتي الحجاب الفلاني، وهنالك محذورات في السلام الخاص بها، وفي استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي. مهما كانت ثقتي بها، تبقى هنالك محددات ذكورية. ليس شرطاً أن تكون حلالاً أو حراماً أو ممنوعاً أو غير ممنوع، وإنما يتم الترويج لها بالحلال والحرام. نعود إلى أصل المشكلة، ألا وهي ذكورية الإنسان العراقي. وضعت

38 مقابلة 51N9، سياسي، المشخاب النجف، 36 سنة، بكالوريوس، أعمال حرة، 2021/11/28.

39 مقابلة 12K7، مرشحة وسياسية، كركوك، 59 سنة، دكتوراه، عضو مجلس محافظة سابقة، حزب سياسي، 2021/12/18.

40 مقابلة 31BS1، ناشطة «نسوية»، 25 سنة، البصرة، بكالوريوس، منسقة برامج إنسانية، 2021/10/18.

41 مقابلة 31BS10، سياسي، البصرة، 59 سنة، دكتوراه، أستاذ جامعي، 2021/11/5.



## الكوتا النسائية (السياسيات، الناشطات) ضرورة ملحة

رهانات الأحزاب على الكوتا النسائية والتعامل معها اختلفت عما هي عليه عند النساء السياسيات والناشطات. ورغم تأكيد معظم السياسيين على أهمية الكوتا في زيادة تمثيل النساء وتمكينهن سياسياً، إلا أنه كان واضحاً أنها خطابات سياسية لم تترجم على مستوى الممارسات سواء بزيادة تولي النساء مراكز قيادية داخل هيكلية الحزب أو ترشيح المزيد من النساء السياسيات في المناصب التنفيذية. اتفقت معظم النساء المستجيبات (السياسيات والناشطات) حول أهمية دور الكوتا في تعزيز مشاركة النساء في المجال السياسي. بحسب الإجابات هي آلية فعالة وسريعة في زيادة حضور النساء في البرلمان «المجال السياسي» الذي أفضيت عنه تاريخياً، لولاها لما شاركت النساء في البرلمان<sup>50</sup>. طالبت معظم المستجيبات بزيادة حصة الكوتا المؤدية إلى زيادة تمثيل النساء، لا سيما أنهنَّ يشكلن نصف المجتمع.<sup>51</sup>

بينت المستجيبات أن نظام الكوتا لم يمنع خطاب التمييز والممارسات الإقصائية ضد النساء من قبل الأحزاب والمؤسسات السياسية، كما أن مهمة تطبيق نظام الكوتا بتعيين النساء اللواتي سيشاركن في الانتخابات لا يزال يقوم به قادة الأحزاب، بسبب ضعف تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في هيكلية الحزب. تحرص معظم الأحزاب على الالتزام بنسبة 25% على الرغم من أن نص المادة يقول أن لا تقل عن 25%. بحسب المقابلات ترى النساء السياسيات أن مشكلة تمثيل النساء لا تزال مطروحة على مستوى القاعدة والقمة «الكوتا هو قانون لضمان حق المرأة في المشاركة في العملية السياسية. والقانون يقول بأن لا تقل حصة المرأة عن 25% من مجموع الحصة، ولكن الأحزاب تمسكت فقط بـ 25% وحددت حصة النساء بهذا العدد... اليوم يجب أن تكون حصة المرأة مساوية للرجل وتكون منصفة في مقاعد البرلمان نظراً لأهمية دورها وممارسة حقها الشرعي، لكن لا يوجد أي تحرك حقيقي من قبل الأحزاب أو حتى الأمم المتحدة لزيادة عدد النساء وضمان حقهنَّ في المشاركة السياسية... نحن مجتمع ذكوري حتى الآن ودائماً يُعتبر المواطن بأنه إذا انتخب امرأة سوف تقل رجولته».<sup>52</sup>

«سلبية الكوتا هي في تحكم الرجال بوجود النساء بالتنوع التي يرغبون بها».<sup>53</sup> رغم تشديد المستجيبات على أهمية الكوتا كوسيلة لزيادة حضور وتمثيل النساء في المجال السياسي، كانت هناك بعض التحفظات بشأنها، برأيهنَّ وجود النساء في البرلمان منذ 2005 لم يخدم قضايا النساء أو يغير تصورات المجتمع التقليدية نحو وجودهنَّ في المجال السياسي، بل في مواقف معينة ازداد التمييز ضدهنَّ. صحيح أنه لولا الكوتا لم تصل النساء إلى البرلمان، لكن معظمهنَّ يفتقدن للكفاءة، وهنَّ غير مؤمنات بالحقوق والمساواة ووقفنَّ ضد قوانين وسياسات تحمي حقوق النساء. الكوتا في العراق مكنت نساء ضمن الأحزاب الدينية المحافظة، خضعنَّ لسلطة النظام الأبوي.<sup>54</sup>

أكدت إحدى السياسيات أن الخبرة أهم بكثير من العدد، والكوتا تؤدي إلى انتخاب المرشحين/ات بحسب جنسهم ذكراً أو انثى وليس على أساس المؤهلات: «الكوتا كانت منجزاً جيداً لضمان حق النساء، لأنه قبل الكوتا كانت حظوظ النساء من الفوز بمقاعد برلمانية قليلة جداً... المشكلة اليوم ليس بعدد النساء وطريقة زيادة هذا العدد، مشكلتنا اليوم كيف يمكن أن نوصل النساء القياديات إلى البرلمان أو حتى لتسّم مناصب قيادية في الدولة، أغلب النساء الموجودات اليوم في العملية السياسية هنَّ مجرد رقم، وهذا بسبب الأحزاب التي لا تريد المرأة القوية الكفوءة أن تصل وتتافس الرجل، فيرشحن نساء يتحكمون بقراراتهنَّ ويخضعنَّ لتوجهات الحزب، حتى يضمنوا الحصول على مقعد يلي رغبات الحزب وتطلعاته. ولهذا لا نرى دوراً للنساء البرلمانيات مقارنة مع استحواذ الرجال على سير العملية السياسية. وكمثال توضيحي: نحن لا نرى أن هناك نساء يترأسنَّ اللجان البرلمانية داخل البرلمان، وإذا ترشحت امرأة لرئاسة لجنة تواجه رفضاً من قبل الرجال ويمنعونها من نيل هذا المنصب. وقليل جداً عدد النساء في هذا المنصب. ولولا تأثير وضغط من الأمم المتحدة لوجود نساء لتسّم حقائق وزارية، لما كان هناك وزيرة ضمن تشكيلة الحكومة حالياً».<sup>55</sup>

عكست آراء بعض المستجيبات أوضاع فئة معينة من النساء (المتعلّقات من الطبقة المتوسطة من المناطق الحضرية) يعتقدنَّ أن المرأة لا تحتاج إلى كوتا لدخولها إلى العملية السياسية، إنما لها القدرة على المنافسة والدخول بأعلى الأصوات التي سوف تحصل عليها خلال فترة الترشيح، ولذلك تكون الحصة منصفة بين الذكر والأنثى كما هي الحال في المجتمع والواقع الاجتماعي، فهناك الكثير من النساء لهن المكانة الاجتماعية والعمل المرموق، ولديهن القدرة والكفاءة السياسية في تسّم المناصب، أما الافتقار إلى النخب النسائية، كما تدّعي الأحزاب، فهو حجة لا أكثر.<sup>56</sup> مقابلات أخرى أكدت أن انخفاض - في حالات عديدة انعدام - تمثيل النساء في المجال السياسي هو بسبب عوائق هيكلية تواجه النساء بغض النظر عن الطبقة، العمر، التعليم، الدين، ريف/ حضر مع وجود تمييز ممنهج شامل ضد المرأة تقوم به الأحزاب والأنظمة السياسية، تمنعها من المشاركة السياسية.<sup>57</sup>

بحسب آراء بعض الناشطات، إن نظام الكوتا وحده ليس كافياً للتعامل مع مشكلة تمثيل النساء، وإنما يجب أن تكون هناك مقاربة شاملة، فلا يمكن الحديث عن تمكين سياسي دون تمكين اقتصادي، وهو بدوره سوف يساعد النساء على تولي أدوار قيادية في سوق العمل ويعزز من خبراتهنَّ وقدراتهنَّ، كما يساهم بتحول علاقات وأدوار العرف التمييزية نحو المساواة: «المرأة اليوم غير ممكّنة اقتصادياً ولا تتولى مناصب في الدولة، فمن المفترض اليوم أن يكون الأمر متسلسلاً أولاً نمكّن المرأة اقتصادياً حتى تتولى مناصب عليا في الدولة، وتهيئة الفرص لها للوصول إلى المشاريع والقروض والاستثمار، وبعد ذلك يُفتح لها المجال للاشتراك في العملية السياسية».<sup>58</sup>

50 (9) مقابلات.

51 مقابلة 51N3، مرشحة، النجف، 31 سنة، ماجستير، 2021/10/7.

52 مقابلة 11N7، مرشحة وسياسية، الموصل، 56 سنة، بكالوريوس، نائبة في البرلمان للدورة الثالثة، مستقلة حالياً، 2021/12/23.

53 مقابلة 12K7، مرشحة وسياسية، كركوك، 59 سنة، دكتوراه، عضو مجلس محافظة سابقاً، 2021/12/18.

54 بالينغتون، جولي وآخرون. نساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. متوفر على الرابط: [file:///Users/mac/Downloads/Women%20in%20Parliament%20%20\(1\).pdf](file:///Users/mac/Downloads/Women%20in%20Parliament%20%20(1).pdf). تاريخ الدخول 3 أيلول 2022.

55 مقابلة 11N4، مرشحة وسياسية، الموصل، 54 سنة، بكالوريوس، نائبة سابقة في الدورتين الثانية والثالثة - 2021/12/8.

56 مقابلة 22B1، مرشحة، بغداد، 52 سنة، بكالوريوس، موظفة وناشطة، 2021/10/16.

57 خمس مقابلات مع سياسيات وناشطات.

58 مقابلة 23B3، مرشحة، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، موظفة، 2021/10/13.

لكن نسبة مشاركة النساء العراقيات في القوى العاملة، بحسب تصريح ممثلة منظمة العمل الدولية خلال الإعلان عن نتائج المسح الوطني للقوى العاملة في العراق في تموز 2022، هي الأدنى على مستوى العالم. فمن بين 13 مليون امرأة فإن عدد النساء العاملات هو مليون، أي بنسبة 6.10% مقارنة بالرجال 59.68%<sup>59</sup> أُشّر تقرير لوزارة التخطيط بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لسنة 2021 إلى وجود فجوات تمييزية كبيرة بين النساء والرجال من حيث العمل والنشاط الاقتصادي المأجور. كانت نسبة النساء القادرات على العمل المأجور (لكنهنّ خارج القوى العاملة) هي 73.4%، في حين كانت نسبة الذكور 26.3%. لذلك جاءت نسبة النساء العاملات بأجر من مجمل عدد السكان العاملين/ات 7.6% فقط مقابل 58% للرجال، ما يعني أن معظم نشاط النساء الاقتصادي ينحصر ضمن العمل غير المأجور. بحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية يتصدر العراق قائمة 164 دولة حول معدل الوقت الذي تقضيه النساء في العناية بالمنزل والأطفال، فهنّ يتولين نسبة 86% من الأعمال المنزلية، بما لا يقل عن ست ساعات يومية، مقارنة بالرجال، حيث لا يتجاوز الوقت بالنسبة لهم ساعة واحدة أو أقل.<sup>60</sup> إشكالية عدم المساواة في السياسة والاقتصاد مترابطة ومتشابكة، يمكن تفكيكها عبر زيادة التمثيل «النسوي» في السياسة حتى يصبح قدرة متزايدة للتأثير على القرار السياسي واستحداث التدخلات المناسبة لتمكين النساء اقتصادياً والعكس صحيح.

## معايير الأحزاب السياسية لترشيح النساء

إحدى أهم الوظائف الأساسية التي تؤديها الأحزاب السياسية هي تعيين/توظيف شاغلي المناصب السياسية، لذلك تخضع معايير الترشيح للانتخابات إلى مؤهلات تثبت أهلية المرشح أو المرشحة، وتختلف من مجتمع إلى آخر وضمن المجتمع نفسه أيضاً. من المهم النظر إلى ما إذا كانت تلك المعايير تتبنى بشكل مباشر أو غير مباشر أشكالاً من التمييز ضد النساء، وهل لهذه المعايير تأثير على تشجيع أو منع النساء من الانخراط في المجال السياسي، وأيضاً كيف تتفاعل الأحزاب معها مع وجود نظام الكوتا الذي «يفرض» عليها ترشيح نسبة معينة من النساء، والعواقب المحتمل مواجهتها من قبل الأحزاب في حال عدم الامتثال للكوتا.

بينت المقابلات أن الكيفية التي تتعامل بها الأحزاب مع معايير اختيار النساء المرشحات ليست ثابتة، بل هي متغيرة بحسب المرحلة والوضع العام: «هذه المعايير تختلف من حزب إلى آخر. كما تعلمين أن الأحزاب اليوم قد تعتمد على س أو ص من الناس في مرحلة معينة، وبعدما تعبّر هذه المرحلة يتغير الوضع، لذلك عادةً ما تكون المعايير آنية وليست ثابتة».<sup>61</sup> لكن العامل الأكثر تأثيراً على نوع المعايير التي تعتمدها الأحزاب لترشيح النساء كان قانون الانتخابات الذي تغير من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة، وبذلك فقد رؤساء الأحزاب والكتل السياسية السلطة شبه المطلقة للتحكم بالمرشحين/ات وأيضاً بأصوات الناخبين/ات، واضطروا إلى اعتماد معايير تتماشى مع القانون الجديد. بدلاً من اختيار شخصيات غير معروفة هامشية وعلى الأغلب غير كفؤة (لأن الصوت الانتخابي كان يذهب إلى الكتلة أو القائمة)، باتت القاعدة الشعبية للمرشح/ة أهم معيار لقادة الأحزاب مع القائمة المفتوحة:

«أما التغيير الحاصل في معايير اختيار النساء في الآونة أو الانتخابات الأخيرة، فقد كان بسبب طبيعة النظام الانتخابي المعمول به. سابقاً كان نظاماً مغلقاً، أي المواطن لا يمتلك المعلومات حول أعضاء الحزب ومن هنّ النساء الموجودات في القائمة. كان يتم فقط تعريف قائد الحزب وكذلك رقم التسلسل ويتم التصويت عليه، وفي حال فاز القائد تفوز القائمة. لذلك نجد الأحزاب السياسية تأتي بنساء بعيدات عن الواقع السياسي لمجرد تمثيل (نسوي) لا غير. أما في الوقت الحالي فالنظام الانتخابي تغير وأصبح نظاماً متعدد الدوائر (مفتوحاً) لذلك أصبح لدى المواطن العراقي الوعي للبحث عن المرشح ومميزاته وماهي نقاط الاختلاف والقوة بينه وبين المرشح الآخر».<sup>62</sup>

غالباً ما تنضمّ النساء إلى الأحزاب بدعوة من حزب، وظهر ذلك كنمط واضح في المقابلات، وتنتقي الأحزاب النساء عادة بحسب ما تجده يصب في زيادة فرص الحصول على مقاعد في المجلس النيابي. كنمط عام، ظهرت بعض المعايير التي تضعها معظم الأحزاب السياسية العراقية لانضمام النساء للأحزاب وهي:

59 منظمة العمل الدولية: مليون أثنى يعملن من أصل 13 مليون امرأة في العراق. تموز 2022. متوفر على الرابط: <https://ninanews.com/Website/News/Details?Key=986180> تاريخ الدخول 12 آب 2022.

60 وكالة كركوك 2021. تسع نساء من كل عشر خارج سوق العمل في البلاد. متوفر على الرابط: <https://kirkuknow.com/ar/news/65233#:~:text=%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%20%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%80%2013%25%20%D9%85%D9%86.%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%20%D9%85%D9%86%202021/12/26>. تاريخ الدخول 14 آب 2022.

61 مقابلة 51NJ15، سياسي، النجف، 38 سنة، دكتوراه، أستاذ جامعي، 2021/12/26.

62 مقابلة 22B6، سياسي، بغداد، 51 سنة، ماجستير، 2021/12/7.

## الطائفة، القرابة والولاء للحزب: المعيار الأول

رغم شعارات الأحزاب السياسية الرنانة بالوحدة الوطنية والمواطنة قبل الانتخابات، إلا أنها تقوم على توجهات: دينية، مذهبية أو قومية (عربية أو كردية).<sup>63</sup> «طبعاً في البداية، إن الأحزاب كما نعلم هي أحزاب طائفية، فالكردي كردي والمسيحي مسيحي والشيوعي شيوعي والسني سني، هل أستطيع أنا مثلاً أن أترشح مع حزب مسيحي؟ بالتأكيد لا، وأول كلمة يمكن أن أسمعها هي أنت لست مسيحية. هذا الأمر موجود وأصبح مثل القالب، وكلنا دخلنا وانحسرننا فيه، هذه ليست شروطاً، بل أصبحت حقيقة وواقعاً. هل يمكن للشيوعية أن تذهب مع السنة؟ لا تستطيع، فلن تحصل على 5 أصوات وكذلك العكس.»<sup>64</sup>

حاول التيار الصدري (الإسلامي المحافظ) في انتخابات 2014 مواجهة التحزب الطائفي حين استقل عن القوى السياسية الشيعية وتحالف مع الحزب الشيوعي وأحزاب أخرى ناشئة وتشكيل كتلة سائرون، لكنه أعاد مرة أخرى في انتخابات 2021 تشكيل التيار الصدري على أساس مذهبي بحث حين دعا إلى أن التيار لا يقبل مرشح/ة إلا من كان صديقاً (خالصاً/أصيلاً). بالنسبة للمرأة لا يكفي أن تكون صدرية (فح) وإنما تخضع لمعايير أخرى لا تُطلب من الرجل: «طبعاً كل تجربة انتخابية لها ظروفها، فالتجربة السابقة في سائرون كان جمهور التيار الصدري داعماً لأي مستقل أو أي إنسان يحب أن يخدم البلد، وأي مرشح مع سائرون يحصل على فرصة. أما بالنسبة للانتخابات الأخيرة فإن السيد (مقتدى) أفصح عن أن يكون الترشيح للصدري الفح فقط، فالناس الذين يحملون صفة التأصيل لا تنتمائهم إلى التيار الصدري يستطيعون الترشح ضمن الكتلة، أما بالنسبة للنساء فهذا ليس هو الشرط الوحيد بل هذا هو العتبة التي يدخل بها للترشح، لكن بعد ذلك هناك منافسة أكيد وهناك لجان أخضعت الكثير من النساء للمنافسة واستخلصت منها الأفضل من حيث النشاط، التواصل، الثقل العشائري، الكفاءة والنزاهة وغيرها من المعايير لتمتكن من الصعود، بالإضافة إلى تباين التخصصات، مثلاً لا يجوز أن نختار الكل من جانب التربية فتكون من عدة تخصصات في المجتمع، بالنتيجة يُرشح الأفضل مراعاة التنوع.»<sup>65</sup>

لكن في بعض المناطق لا سيما بغداد، أصبح معيار الانتماء الطائفي ضعيفاً نسبياً مع تراجع شعبية الأحزاب الطائفية أو القومية، وما أحدثته احتجاجات تشرين 2019 من تغيير في الوعي السياسي لدى الناس، والدعوة إلى نبذ المحاصصة السياسية الطائفية. هذا ما أكده أحد السياسيين: «الانتماء للهوية والطائفة في السابق كان موجوداً ومرتباً للأحزاب، ولكن في هذه الانتخابات الأخيرة حاولت الكثير من الدوائر الانتخابية ومنها دائرة المنصور \* التخلي عن هذه الفكرة بسبب الثقافة الاجتماعية السائدة التي بدأت تنتقد هذا الفكر.»<sup>66</sup>

إثبات الولاء وضمائه، بما فيه طاعة قيادة الحزب، يمثل واحداً من أهم المعايير التي يشترطها الحزب في المرشحات، فيطلب منهن عدم الانسحاب والانتقال إلى حزب آخر، وكذلك العمل لأجل عقيدة الحزب وأجندته السياسية. فحين تحتاج المرأة إلى الدعم عند ترشحها، تكون مضطرة لاحقاً لطاعة الحزب الداعم والولاء له ولفكره، لذلك فإن شرط الانضمام إلى بعض الأحزاب يكون على حساب الابتعاد عن أجندات حقوق النساء واهتماماتهن

«أهم معيار ضمان ولائها للحزب بعد الفوز، وهذا الأمر ربما يأتي بأساليب كثيرة، بعني أساليب مادية، وإجبارها على توقيع وصولات مالية، وربما يتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك ربما مثلاً تهديدها اجتماعياً ومناطقياً وعشائرياً، لذلك نجد أن الأحزاب تعتمد على معيار الولاء قبل معيار الكفاءة والنضوج السياسي، وتأتي بالمرأة كديكور. عندما يوافق الحزب على ترشيح امرأة أو دعمها توقع على ورقة انتماء حزبي وكمبيالات مادية.»<sup>67</sup>

مارست الأحزاب سطوتها بطرق عديدة لضمان الولاء وعدم الانشقاق عن الحزب في المستقبل. الضمانات المادية بتوقيع كمبيالات ورهن عقار، أسلوب متبع من بعض الأحزاب السلطوية لإجبار المرشحين/ات على الطاعة والولاء للحزب

«وصلني هذا الخبر من نساء مشاركات في الانتخابات، قلن لي نحن عندما اشترطنا أو أردنا أن ننضم إلى الحزب قمنا بالتوقيع على بيت رهن مثلاً أو على مبلغ مادي 100 مليون مثلاً رهن بأن أبقى أنا لديهم ولا أنتقل فيما بعد إلى حزب آخر، هذا إجراء تعسفي، واستغربت عندما علمت أن حزبنا ليس فيه هكذا أمور. إحدى النساء قالت لنا: وقعت على ورقة أنه في حال فوزي في الانتخابات وأردت ترك الحزب سأخسر منزلاً وامرأة أخرى قالت في حالة الفوز إذا خرجت من الحزب الفلاني أدفع 100 مليون.»<sup>68</sup>

لضمان ذلك الولاء، ذكر بعض السياسيين/ات أنه يجري أن تقوم المرشحة بالتوقيع على استقالة بدون تاريخ أو أوراق مالية وكمبيالات، ما يجعل المرشحة أو المرشح رهينة عند قادة الأحزاب، ومضطرين/ات لطاعة آرائه والمضي فيها، وإذ يجري ذلك مع النساء والرجال، إلا أن ظروف النساء تدفعهن للرضوخ بسرعة، بحكم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهنها وسهولة تعرضهن للابتزاز والتسقيط، في ضوء عدم وجود مواد قانونية حساسة للعنف ضد النساء وآليات مرنة للإبلاغ وأيضاً ضعف إنفاذ القانون والمساءلة.

«حين يدعم الحزب بمبلغ قيمته ألف دينار إذا حدث وتركت الحزب، يطلب منك أن تسددي مئة مليون ضعف هذا الألف دينار والكثير من الأمور أيضاً»<sup>69</sup>

63 نوفل الحسن، «تغيير قواعد اللعبة: إصلاح النظام الحزبي في العراق»، 2021/6/16. متاح على:

<https://www.mei.edu/publications/tghyyr-qwad-allbt-aslah-alnzam-alhzyby-fy-alaq>

64 مقابلة 31BS4، مرشحة، البصرة، 61 سنة، بكالوريوس إنكليزي - دكتوراه، كاتبة وإعلامية، مستقلة، 2021/10/20.

65 مقابلة 31BS5، سياسي، البصرة، 56 سنة، بكالوريوس 2021/10/28.

66 مقابلة 22B4، سياسي، بغداد الكرخ، 44 سنة، بكالوريوس، نائب سابق في البرلمان، 2021/12/4.

\* منطقة المنصور سكنية/تجارية تقع في بغداد جانب الكرخ، تسكن فيها عوائل من الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة، لم تشهد أحداث عنف طائفية واسعة خلال 2006-2009 كما حدث في باقي مناطق بغداد.

67 مقابلة 12N2، سياسي، نينوى، 47 سنة، بكالوريوس، نائب في البرلمان، 2021/10/26.

68 مقابلة 23B3، مرشحة، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، موظفة، 2021/10/13.

69 مقابلة 51NJ6، مرشحة، النجف، 40 سنة، بكالوريوس، مديرة مؤسسة إنسانية، مستقلة، 2021/11/1.

أنماط الهيمنة الحزبية لا تلزم المرشحات بعدم الانشقاق فحسب، وإنما تصادر حرياتهنّ في صنع القرار السياسي لاحقاً. في مواقف عديدة بادرت بعض السياسيات لدعم قضايا المرأة، لكن يحدث أن تنسحب وتتراجع فجأة بعد صدور أمر من قادة الأحزاب بترك هذه القضية، كما حدث مع قانون مكافحة العنف الأسري، حيث تراجعت بعض السياسيات الداعمات للقانون حين أمرت الكتلة بذلك

اتجهت معظم الأحزاب منذ الدورة البرلمانية الأولى 2006 لتكريس (الريع السياسي) عبر استغلال قادة الأحزاب طبيعة قانون الانتخابات (القائمة المغلقة)، لجأت هذه الأحزاب إلى النساء «صورياً» لملء القوائم الانتخابية بأسماء قريباتهم للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية: «لا توجد أحزاب تضع معايير لانضمام النساء على أسس الكفاءة السياسية والخبرة والشهادة الأكاديمية، إنما يتم اختيار النساء بالدرجة الأولى وفقاً للقرابة والعائلة والعشيرة والقبيلة»<sup>70</sup>. أكدت العديد من النساء السياسيات أن اختيار الحزب وبالتالي الترشح ضمن قوائمه يتم أساساً بدعوة من قادة الأحزاب، أغلبهنّ لم يبادرن بالخطوة الأولى، يحدث في الغالب أن النساء يتمسكن بهذه الفرصة بالرغم من عدم امتلاكهنّ القدرات والمهارات المطلوبة للعمل السياسي «الذكوري»، لكن بالتأكيد هو حدث فريد في حياتها لدخول عالم لطلما أقصيت النساء عنه بسبب السيطرة الذكورية. لذلك تخضع النساء المرشحات لسطوة الأحزاب بصورة أكبر من الرجال، تكون على استعداد لتنفيذ جميع الأوامر دون نقاش: «أغلب الأحزاب السياسية لا يهتمون بشكل المرشحة، وإنما بمن هو زوجها أو أبوها أو أخوها وموقفهم من الحزب، لدينا الآن مرشحة عن الدائرة الثالثة والداها قيادي في الحزب هي مرشحة صغيرة. في البداية طلبوا منها أن ترتدي بوشية (نقاب) في الصورة، بعدها قالوا ارتدي كمامة، بعدها نزعنا الكمامة والعباءة، ويمكن عندما تفوز تخلع الحجاب.....»<sup>71</sup>.

## القاعدة الجماهيرية/الخلفية العشائرية:

« المرأة التي تتمتع بقاعدة شعبية دائماً تكون محط أنظار الأحزاب لترشيحها في الانتخابات»<sup>72</sup>

أكد العديد من السياسيين/ات أن شعبية المرأة هي معيار أساسي لترشيحها، وذلك سعياً إلى توجيه الأصوات لها، إذ لن يكون من المجدي أن ترشح امرأة ضمن الحزب وليس لها جماهيرية تضمن فوزها، لأن ذلك سيشتت أصوات الحزب (7 مقابلات)، لذلك يحصل أن تمنع نساء أو رجال من الترشح كي لا تؤثر على أصوات مرشح/ة أخرى من نفس الحزب، اتبعت بعض الأحزاب هذه الاستراتيجية في التعامل مع ترشيح النساء للاستفادة من الكوتا، لا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني والتيار الصدري والاتحاد الوطني الكردستاني، وتقدم

«من أهم المعايير التي تضعها الأحزاب السياسية لترشيح النساء هو الخلفية العشائرية التي تأتي منها المرشحة، كلما كانت عشيرة المرشحة قوية وذات تأثير كبير في استقطاب عدد كبير من الأصوات أثناء فترة الترشيح، تكون مكانتها قوية في الحزب، وكذلك العلاقات الاجتماعية والتشبيك الذي تعمل عليه المرشحة لغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات، وهذا يكون عنصر قوة للحزب»<sup>73</sup>

وتجد الأحزاب في ترشيح بعض الفئات من النساء العاملات فرصة جيدة للفوز، ذكر منها مديرات المدارس (خاصة في القرى والأرياف) (4 مقابلات) وإعلاميات، أكاديميات، ناشطات مدنيات وخاصة من ثورة تشرين، وقارئات لقصائد دينية شيعية (رادودات أو ملايات)، ويظهر أن توجهات هذه النساء وبيئاتهن وخلفياتهن تختلف في ما بينها وقد تتعد عن عمل الأحزاب السياسية والفكر والنشاط السياسي، ولكن الأولوية بالنسبة للأحزاب هي الحصول على عدد أكبر من الأصوات. وكما ذكرنا، ما إن تدخل النساء إلى الحزب لتبدأ التعلّم والتدريب على فكر الحزب ونهجه

«ينظرون إليها حسب وزنها وكم لديها من أصوات ليس من أجل فاعليتها وإنما من أجل شعبيتها. مثلاً القارئة على الحسين (الملاية) هذه مرغوبة لدى الأحزاب أيضاً. النساء اللاتي لديهن مراكز تجميل يكنّ مفضلات لدى الأحزاب بغض النظر عن الإمكانيات العلمية والشهادات، لأن لديها أعداداً من النساء تشرف عليهنّ، مثلاً مديرة المدرسة ليس لأنها مديرة مدرسة وإنما تحت يدها معلمات مثلاً يعتبرن المرأة وسيلة وليس غاية»<sup>74</sup>

أكد السياسيون خلال المقابلات أن الأحزاب حالياً تستقطب النساء اللواتي لديهنّ مهارات اجتماعية وتواصل مع شرائح واسعة من المجتمع، لا يقتصر الأمر على طبيعة عملهن وإنما أيضاً وضعهن العائلي/العشائري، فلا تكاد تخلو مقابلة مع أي سياسي/ية من تعابير «وزن» أو «ثقل» عند الحديث عن معيار ترشيح النساء

«نفضل من لديها قابلية الكلام والإقناع ولديها خدمات اتصال وتواصل مع كثير من الشرائح وطبقات المجتمع ولديها جمهور سواء عشيرة أو أقرباء تقريباً 200 أو 300 امرأة تريدها ولديها إمكانية مثلاً عندما تظهر في برنامج وتتكلم ربما تكسب قلوب المئات أو الآلاف وتكون اجتماعية ومثقفة ولديها قابلية الإقناع ولديها الشجاعة الأدبية بحيث تتكلم وتستطيع إقناع المقابل بالحديث في التلفاز ليس سهلاً، هذه كلها أسباب مؤثرة، وأضيفي إلى ذلك طبعاً العشائر، إذا كان لديها عشيرة وجمهور وتكون مديرة مدرسة لديها طالبات 500 طالبة تقريباً وهؤلاء الطلاب من المحتمل أن يؤثرون في البيت على اثنين أو ثلاثة بالتالي 500 × 3 يصبح لدينا 1500 صوت وهكذا... المرأة يجب أن يكون لديها نقاط عديدة متوفرة فيها كي يرشحها الحزب، فليس من المعقول أن يرشح الحزب أي امرأة كانت وتجلس لهم 100 صوت كيف ذلك؟! ماذا سيفعل الحزب بـ 100 صوت»<sup>75</sup>

إذن حالياً أصبحت إحدى أهم صفات «المرأة السياسية المثالية» للدخول إلى السياسة، من وجهة نظر الأحزاب السياسية، هي المرأة التي تزيد من

70 مقابلة 22B1، مرشحة، بغداد، 52 سنة، بكالوريوس، موظفة وناشطة، 2021/10/16.

71 مقابلة 51NJ3، مرشحة، النجف، 31 سنة، ماجستير، خريجة، 2021/10/7.

72 مقابلة K1012، سياسي، كركوك، 50 سنة، بكالوريوس، وزير سابق، 2021/12/21.

73 مقابلة 22B4، سياسي، بغداد الكرخ، 44 سنة، بكالوريوس، نائب سابق في البرلمان، 2021/12/4.

74 مقابلة 51NJ5، سياسي، النجف، 43 سنة، بكالوريوس، أمين عام حزب، 2021/11/1.

75 مقابلة 12K9، سياسي، كركوك، 61 سنة، بكالوريوس هندسة، عضو مجلس محافظة سابق، ومسؤول المكتب السياسي لحزب سياسي ديني، 2021/12/19.

فرصة وصول الحزب إلى المجلس النيابي، بحكم علاقاتها سواء الاجتماعية أو الوظيفية أو العائلية. دور الأحزاب هنا هو التفتيش عن هؤلاء النساء «جاهزات بالأساس» واستقطابهنّ للانضمام. لم تُبد تلك الأحزاب تركيزاً أو اهتماماً بتمكين النساء من خلال التدريب والتثقيف وتعزيز قدراتهنّ السياسية، وإن حدث أن نفذت بعض الأحزاب برنامجاً تدريبياً فالهدف الأساسي منه تمكين النساء لمرحلة الفوز بالانتخابات فحسب «الذي يجسد هدف الحزب الأساسي»، دون مراعاة الجوانب الأخرى من التمكين والمهارات المطلوبة من النساء السياسيات لتحسين أدائهنّ في المجال السياسي. لذلك كان يتم التركيز على اختيار النساء اللواتي لديهنّ مهارات ومستويات عالية للتعامل مع الجمهور، وتم استبعاد الأخريات اللواتي لا يملكن تلك المهارات.<sup>76</sup>

## حجاب أو تسليح: أجساد النساء رمز للهوية السياسية

«الذي ترتديه المرأة يجب أن يكون مثلما تريد الكتلة الحزبية التي سترشّح لها، والكثير من الأشخاص قالوا لي ارتدي حجاباً»<sup>77</sup>

يستمرّ الجدل حول الحجاب ضمن الدراسات الـ«نسوية»، فالبعض يعارض تماماً فكرة الحجاب باعتباره دليلاً على القهر والاضطهاد الذي تتعرض له النساء المسلمات، بالمقابل هناك فريق يدافع عن حق المرأة في ارتداء ما تراه يعبر عن هويتها الدينية أو الثقافية. القضية أكثر تعقيداً مما تبدو عليه، لا يمكن ربط سرديّة الحجاب أو تفسيرها من جانب البعد الديني فقط وإهمال السياقات المترابطة والمتشابكة معه التاريخية، السياسية والاقتصادية ضمن الصراع/التفاعل بين المجتمعات الشرقية والمجتمعات الغربية. فالحجاب ليس مجرد قطعة قماش تغطي أجساد النساء، وإنما يستخدم للدلالة على هوية المجتمعات والدول، وهو يحمل رمزية وإشارة تخدمان أغراضاً متعددة. تقسّم النساء إلى مجموعة (مغطاة) تعبر عن التقوى والتواضع ومجموعة (غير مغطاة) تعبر عن التمرد والابتعاد عن القيم الدينية. في المجال السياسي/المجال الذكوري يتعدى الحجاب المفهوم الديني، فهو استراتيجية يتم تسويقها من الجماعات الدينية لتحقيق السلطة السياسية.<sup>78</sup>

يخضع الرجال والنساء معاً لمعايير الأعراف التمييزية ويستجيبون/ن لتوقعات المجتمع وقواعد السلوك المطلوبة، يحافظ المجتمع على معايير التمييز من خلال العقوبات الاجتماعية لكلا الجنسين. يعد الحجاب - غطاء الرأس بالتحديد - المفروض على النساء في المجتمعات المسلمة أحد أهم المحددات/الرموز التمييزية على النساء الالتزام بها كإحدى أدوات التمايز المستخدمة، لأن هناك محددات تفرض على الرجال أيضاً، لكن يصحح الحجاب وسيلة للتمييز على أساس الجنس ومبرراً لإقصاء وانتهاك حقوق النساء عندما يفرض بشكل قسري، لا تملك النساء الإرادة الحرة والاختيار بين ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه.<sup>79</sup>

تظهر المعيارية بشكل واضح في بنية الأحزاب السياسية، وإبداء الاهتمام والتركيز على مظهر النساء واعتباره شرطاً لمقبولية تواجد النساء ضمن هيكل الأحزاب، إنما يجدد إنتاج الصور النمطية للنساء، وقولبتها. فصورة المرأة المثالية التي تنتهجها الأحزاب السياسية تتمثل بالمرأة المحببة غالباً، أو التي تلبس العباءة، وتتعرض غير المحببة أو غير الملتزمة بقواعد اللباس إلى النبذ والرفض. هذا ما أكدته مرشحة سياسية من البصرة، وقالت إنها تعرضت لضغوطات كبيرة بسبب عدم ارتدائها الحجاب:

«هناك شروط غير معلنة بشكل رسمي للملابس التي ترتديها المرأة، فيجب أن تكون بزّي معين. كم امرأة اليوم مدنية وسافرة في البصرة؟ فقط أنا، وأول من مُرقت صورها هي أنا، والذي مرّق الصور هم الأحزاب وبالذات هناك حزب ديني متمزمت قام بتمزيقها، الذي ترتديه المرأة (كود الملابس) يجب أن يكون مثلما تريد الكتلة الحزبية التي سترشّح المرأة، والكثير من الأشخاص قالوا لي ارتدي حجاب (قوطة أو شبيلة)، قلت لهم «والله لا أرتدي»، سألوا عن سبب الرفض ونحن الآن في فترة انتخابات، فأجبت إذا ارتديت الحجاب الآن سيقول المجتمع بأكمله إني منافقة، لأنهم يعلمون أنني سافرة أساساً»<sup>80</sup>

ظهر نمط واضح في أغلب مقابلات الأحزاب السياسية الدينية وغيرها باعتبار الحجاب أحد المعايير التي تزيد من مقبولية انضمام النساء إلى الحزب، وبحسب التوجه الديني والمذهبي للحزب. ففي النجف تُفرض العباءة كذلك مع الحجاب. وذكر المبحوثون/ات أن ذلك لا يُعدّ ذات أهمية كبيرة في بداية الانضمام. فغالباً ما تغير الأحزاب مظهر النساء بعد انضمامهن، في حال كان المظهر لا ينسجم مع توجهاتهم، وذلك بالتزامن مع زيادة فهمهم لأجندة الحزب بعد الأنشطة التي تقام لهذا الغرض، وركزت النساء المبحوثات على هذا المعيار أكثر من المبحوثين الرجال

«إحدى النساء في التيارات الإسلامية كانت لا ترتدي عباءة، ولكن فُرض عليها ذلك، الانتماء مهم جداً والمناطقية، أما كمظهر فهي أمور غير مهمة، لأن ذلك يمكن للحزب تغييره لاحقاً»<sup>81</sup>

اختلفت الإجابات في مقابلات كركوك إلى حد ما مع الأحزاب الكردية والتركمانية. ذكر المبحوثون/ات أن الأحزاب أحياناً تفضل الاهتمام بالمظهر والهندام الأنثوي، كما لا تشتت وجود الحجاب للمرشحات. يعود ذلك إلى طبيعة الزي التقليدي للنساء الكرديات، حيث لا يلتزم بالعادة بقواعد لباس صارمة من قبيل تغطية الرأس أو الألوان الزاهية. يختلف السياق بالنسبة للنساء في مناطق أخرى ضمن محافظة كركوك، بحسب رأي إحدى

76 مقابلة 22B6، سياسي، بغداد، 51 سنة، ماجستير، 2021/12/7.

77 مقابلة 31BS4، مرشحة، البصرة، 61 سنة، دكتوراه، كاتبة وإعلامية، مستقلة، 2021/10/20.

78 Ni'mh, Zulfatun 2021. The Political Meaning of the Hijab Style of Women Candidates. available at: <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1868103421989071> access date: 4 September 2022.

79 ديالو، رقية 2018. هل تتماشى مطالب الحركات الـ«نسوية» مع المرأة المسلمة؟ متوفر على الرابط: <https://www.noonpost.com/content/22472> تاريخ الدخول: 10 أيلول 2018.

80 مقابلة 31BS4، مرشحة، البصرة، 61 سنة، دكتوراه، كاتبة وإعلامية، مستقلة، 2021/10/20.

81 مقابلة 12N3، مرشحة وسياسية، الموصل، 60 سنة، بكالوريوس، عضو برلمان سابقاً وحالياً ناشطة مدنية، 2021/11/26.

السياسيات من منطقة ريفية عشائرية يقطنها عرب مسلمون، يعتبر الحجاب واللباس المحتشم قواعد صارمة تفرض على النساء. قضية الاختيار بين ارتداء الحجاب من عدمه ليست مطروحة للنقاش أساساً. تتماهى النساء مع فكرة أن قواعد اللباس هي ضرورة اجتماعية تسبق الدين، وتعتبر عن الهوية والانتماء للمجموعة/العشيرة: «أولاً: هناك معايير عامة وهي العمر والتحصيل الدراسي والحضور الاجتماعي في المنطقة والخلفية الثقافية والاجتماعية وحضور المرأة على أرض الواقع. فليس من المعقول أن يختار شخص ليس له وجود على أرض الواقع ويرشحها. يجب أن يكون لها مميزات معينة، ثانياً: القومية أيضاً تعتبر عامة، مثلاً: باعتباري من منطقة عربية وترشحت مع حزب عربي هذا أيضاً شيء مترابط، وبالنسبة للملابس ليست معايير بالتحديد، لكن يجب أن يكون هناك التزام بملابس معينة ملتزمة نوعاً ما دينياً وبعادات وتقاليد عشائرية، كون منطقتي منطقة عشائرية بحتة، وأنا من العوائل المعروفة الحمد لله وعائلتي من المحافظين على العادات والتقاليد بحذافيرها»<sup>82</sup>

تفرض النظم السياسية الأبوية السلطوية منظورها الأيديولوجي حول الحجاب إلى جانب ممارسات التمييز الأخرى ضد النساء. من خلال تشجيع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية<sup>83</sup> وغير الرسمية على ترسيخ الاختلافات في الأدوار الاجتماعية «المتصورة» بين النساء والرجال، تصبح قضية ارتداء النساء للحجاب فعلاً سياسياً بامتياز. حرية ارتداء أو عدم ارتداء الحجاب هل هي بالفعل خيار/حق فردي تمارسه النساء؟ أم هو شأن عام يخص المجتمع وهويته؟ ليس من السهل الحصول على تأويلات تخص الحجاب دون فحص السياقات الخاصة والعامة التي تؤثر على النساء. في مواقف عديدة يصبح الحجاب الخيار الوحيد للنساء -لاسيما في المجتمعات المحافظة - يستخدمه كوسيلة لتحقيق أهدافهنّ ودخول المجال العام/ مجال الرجال. يساعد الحجاب في تجنب العقوبات والضغوطات المفروضة على النساء غير المحجبات. ذكرت إحدى السياسيات المرشحات من محافظة البصرة أن قواعد اللباس والحجاب لم تطرح كشرط لترشيح النساء في لوائح الأحزاب، لأنهنّ بالأساس كنّ محجبات، وهو اللباس المعتاد للنساء بدون أن يكون مفروضاً عليهنّ: «لا يوجد، لم أر هكذا شيء، أكثر من جهة حزبية عرضت علي الانضمام، لكن لم يشترط أحد عليّ المظهر، هذه حرية شخصية، وفي هذه الانتخابات عندما دخلت القاعة وكان يتواجد هناك كل الأحزاب السياسية ومرشحوهم من النساء والرجال فكل النساء جئن بلباسهنّ المعتاد، هذه حرية، لا أحد يستطيع أن يفرض علي، ونحن أغلب المرشحات 99% محجبات، ليس لدينا تبرج وحتى حجابنا ليس على الطريقة الحديثة، لكننا نبقى محجبات وكل الطوائف طبعاً»<sup>84</sup> لكن هامش الحرية الذي ذكرته المستجيبة لا يطابق مفهوم الحرية وتعريفها «الإرادة الحرة المستقلة». لطالما كانت أجساد النساء ساحة صراعات سياسية وثقافية تحاول إخضاعهن، وهذا ما نجحت فيه القوى السياسية الإسلامية في البصرة. بعد تغيير نظام البعث العلماني 2003 تحالفت الأحزاب الإسلامية وفصائلها المسلحة مع العشائر من أجل السيطرة على محافظة البصرة ومواردها الاقتصادية. فرضت تلك الأحزاب توجهاتها الإسلامية المحافظة، مع ترسيخ القيم العشائرية التمييزية ضد النساء. وتزامن سوء الأوضاع الأمنية مع ممارسات الأحزاب الإسلامية لفرض أجندتها على حيوات النساء وخيارتهنّ. تم تهديد النساء اللواتي يخرجن إلى الشارع بدون حجاب بعقوبات قاسية من قبل المجموعات المسلحة. كما شهدت البصرة حوادث قتل للعديد من النساء على مدار السنوات الماضية.<sup>85</sup> بالمقابل أكدت مستجيبة سياسية من بغداد على أن الأحزاب السياسية تضع معايير وشروطاً محددة لقبول ترشيح النساء، منها الالتزام بالزي الإسلامي والحجاب: «بالنسبة للأحزاب الأخرى نعم لديهم معايير أخرى وشروط، فإذا كانت أحزاباً إسلامية بالتأكيد تبحث عن الخلفية الإسلامية بالتفكير واللبس والتوجه والخطاب وهكذا تفاصيل.... لذا هناك معايير نعم»<sup>86</sup>

على جانب آخر تتعامل بعض الأحزاب السياسية مع موضوع الجاذبية الجسدية للنساء وتصنفه كإحدى نقاط الضعف للحزب، بسبب حالات التحرش وأحياناً محاولات الابتزاز التي تزداد مع هذه الفئة من النساء. وقد حصلت حالات تحرش وابتزاز من هذا النوع، ما يتطلب أن يكرس الحزب وقتاً وأموالاً لحل هذه المشاكل، هذا في حال رغب باستمرار الدعم للمرشحة. ويحصل أن تتخلى الأحزاب عن مرشحاتها في حال لم ترغب باستمرار الدعم

«لا أعتقد أن الأحزاب السياسية تضع معيار الجمال الشخصي للمرشحة ضمن المعايير، إنما تستبعده لسبب أنه يكون إضعافاً للحزب (ضحكة). وهذا ينطبق على جميع الأحزاب السياسية إن كانت الأحزاب الإسلامية أو الأحزاب المدنية»<sup>87</sup>

عامل الجمال أو الجاذبية الجسدية في المجال السياسي، يقود الناخبين/ات إلى الاختيار بين صورتين للنساء: إما أنثى جميلة أو سياسية كفؤة، هذه الفكرة تنظر للنساء على أساس دورهنّ الإنجابي، وأن العمل السياسي لا يتطابق مع الصفات الأنثوية، كما يعزز فكرة ارتباط الشرف بأجساد النساء، وأن أجسادهن تمثل خطراً على الجماعة التي تنتمي إليها الأنثى، وبهذا تعمل البيئة السياسية العراقية على إعادة إنتاج صورة نمطية للنساء، تتمثل بإبعاد الدور السياسي وصناعة القرار عن الأنوثة، ولصق هذا الدور بالذكور

«النساء دائماً يتعرضن لمضايقات لاسيما إذا كنّ على قدر عالٍ من الجمال والإبهار، ولاحظنا الكثير من الحالات لمرشحات يتعرضن لتحرش، لأننا مجتمع مغلق، وعندما تأتي مرشحة وتطلب من شخص أن يصوت لها أو يدعمها فسيحاول أن يحصل من هذا اللقاء شيئاً، وربما لا يحصل شيئاً ولكن هناك إحياءات واضحة»<sup>88</sup>

82 مقابلة 12K13، مرشحة وسياسية، كركوك، 45 سنة، بكالوريوس، نائب في البرلمان، 2021/11/15.

83 على سبيل المثال خصصت وزارة التربية العراقية ضمن منهج التربية الإسلامية للصف الخامس إعدادي (ذكوراً وإناثاً) موضوعاً عن الحجاب يصف فيه المرأة المحجبة بالصحيحة وغير المحجبة بالمريضة، بمعنى أن المرأة المحجبة لديها مكانة وقيمة أعلى من المرأة غير المحجبة. ينظر: سوز، سليم 2018. وزارة داعش الناعمة. متوفر على الرابط: <https://almadapaper.net/print.php?cat=215275> تاريخ الدخول 10 أيلول 2022.

84 مقابلة 31B53، مرشحة، أم قصر- البصرة، 57 سنة، بكالوريوس، مشرفة تربوية، 2021/10/19.

85 Basra women fear militants behind a wave of killings. 2007. <https://www.reuters.com/article/us-iraq-basra-feature-idUSL0365389520071205> access 85 date: 10 September 2022

86 مقابلة 23B5، مرشحة، بغداد، 42 سنة، بكالوريوس، إعلامية، الآن مستقلة، 2021/11/20.

87 مقابلة 22B4، سياسي، بغداد الكرخ، 44 سنة، بكالوريوس، نائب سابق في البرلمان، 2021/12/4.

88 مقابلة 12N2، سياسي، نينوى، 47 سنة، بكالوريوس، نائب برلماني، 2021/10/26.

## كفاءة وحسن سيرة في الأعراف التمييزية:

عند الحديث عن كفاءة النساء في المجال السياسي «الذكوري» من المهم مراعاة العقبات التي رافقت وترافق النساء السياسيات، ومنها: الهيكلية السياسية الذكورية، صعوبة الوصول إلى الموارد، التشريعات التمييزية، الحواجز التعليمية والاقتصادية والعنف القائم على أساس التمييز ضد النساء. كلها عوامل تعيق تمكين النساء في المجال السياسي. حمل مفهوم الكفاءة «السياسية» جوانب متعددة لدى المستجيبين السياسيين/ات، واتفقت الأغلبية ممن ذكروا هذا المعيار على أن الشخصية القيادية والشجاعة والجرأة في الطرح، والتحصيل العلمي، والنزاهة، والوعي السياسي والمعرفة بالعمل الحزبي والإداري، هي الكفاءات المطلوبة للانضمام إلى الحزب، وذكر البعض موضوع البقاة والقدرة على الإقناع والتأثير، والكاريزما، كمؤشرات للكفاءة. جميع هذه المعايير للمرأة «السياسية» يجب أن تتزامن مع دورها ووضعها في العرف الاجتماعي التقليدي. فهي بالنسبة لأحد السياسيين، وهو أمين عام أحد الأحزاب في النجف، المعيار الأول والأهم. فالنجاح على مستوى الأسرة وتربية الأطفال وأعمال الرعاية تمثل مقياساً أساسياً لكفاءة المرأة للعمل السياسي، بالإضافة إلى النجاح في الدور المهني كالصحة والتعليم

«يوجد لدينا اختبار لها، كأم ناجحة، نسأل عن دورها في أسرتها وبمحيطها المجتمعي، لأن هذه جميعها معايير ونقاط تسجل لها، لأنه من غير المعقول أن تنصدر المرأة مجتمعاً وهي فاشلة أسرياً أو مجتمعياً أو مهنيّاً، كما لدي استبعاد تام للمرأة المعوزة والمستهلكة الخاملة غير المنتجة، هذه مستبعدة من حسابات حزبي»<sup>89</sup>

واتفقت الأغلبية على أن الكفاءة لا تعتبر أولوية لقبول الانضمام رغم أهميتها، ولكن الأحزاب تضع الولاء والقاعدة الجماهيرية كمعايير أهم. كما ذكر بعض الباحثين أن الكفاءة قد يتم التنازل عنها في ما يتعلق بمقاعد السلطة التشريعية ولكنها مهمة في مقاعد السلطة التنفيذية<sup>90</sup>.

حين تحدث ممثلو الأحزاب الدينية عن معيار حسن السيرة، غالباً ما كانوا يعطونه المعنى القانوني الرسمي، بعدم وجود سوابق لانتهاكات أو جنح أو جرائم في سيرة المرشح/ة. اقترن هذا المعيار من منظورهم/ن بالسمعة الحسنة والمظهر والملابس للمرشحات من النساء، ويعدّون ذلك شرطاً مهماً في الأحزاب الدينية والتي تعتمد في ولاء أتباعها وقاعدتها على الفكر الطائفي الديني. وتحاول هذه الأحزاب جهودها لإظهار الالتزام الديني بغية تجنب خسارة الجمهور

## أدوار النساء في التنظيمات الحزبية

«تتخذ النساء الأدوار بحسب شخصية زعيمها وانفتاحه على العنصر النسوي أو رؤيته للعنصر النسوي، إذا كان زعيم حزبا دينياً فأكيد سوف ينظر لها نظرة دينية وضمن منظور المرأة الديني الخاص به. أما إن كان مدنياً فأكيد سيكون أكثر انفتاحاً، حسب نوع الفكر الذي يمثله الحزب إن كان علمانياً أو إسلامياً. يرجع السبب إلى الذكورية، إنهم لا يسمحون للمرأة أن تصل أو تدخل مرحلة القيادة ولا يجعلونها تصل إلى مكتب تنفيذي أو عضو هيئة قيادية، يثقون بتوليها التنظيم النسوي داخل الحزب فقط»<sup>91</sup>

يقرر قادة الأحزاب السياسية Gate Keeper عادة توزيع الأدوار داخل الحزب وفي السلطات الحاكمة، ويعبر السياسيون/ات عن أدوار النساء وعن تواجدهن في المناصب القيادية (وإن كان قليلاً على حد قولهم/ن) بأسلوب طبعي، فتستخدم عبارات تتحدث عن أن الأمانات العامة وقيادات الأحزاب والكيانات السياسية «تمنح» النساء حق الترشح وحق تقلد المناصب الإدارية العليا، وأنها «تفسح المجال» للنساء، وأن النساء يمكن أن يتواجدن «مع» الرجال، وأن القيادات «أعطت» النساء مناصب (7 مقابلات)، وتبدو الهرمية ونمط سلطة الذكور على الإناث أمراً بديهياً في لغة الوسط السياسي. ورغم محاولات السياسيين/ات إظهار الصورة الإيجابية في التعامل مع مشاركة النساء في صنع القرار، إلا أن أحد الأحزاب السياسية (غير السلطوية والتي تراجعت شعبيتها) ذكر المنتمون/ات إليها أن سياسة تيارهم ترفض أن تتولى امرأة قيادة رجل، وأن المرأة يمكن لها أن تكون قائدة فقط على النساء، وهذه سياسة حزبهم<sup>92</sup>.

«أغلب الأحزاب الموجودة لا تعطي دوراً للمرأة في نقاش أو إشراكها في اتخاذ قرار مثلاً في حزب معين.... فهناك نساء يقلن نحن لا نعلم ماذا يحدث في الخفاء، كنا فقط نسمع منهم ما يحدث، سألتهم هل تشاركن في نقاشات معينة مثلاً؟ أجبن لا، تأتينا رسالة في الواتساب فقط، تخيلي كيف يمكن لحزب أن يوجّه وينظّم ويرتب في الواتساب!»<sup>93</sup>

وصول النساء إلى المناصب السياسية لا يعني نهاية القصة، تستمر النساء في معظم مجتمعات العالم بمواجهة عقبات تتعلق بالقواعد والمعايير الأبوية التي تتحكم وتشكل المؤسسات السياسية، من أهم هذه المشاكل التصورات النمطية لسلمات وأدوار النساء، من حيث إنهنّ يتمتعنّ باللطف

89 مقابلة 51NJ5، سياسي، النجف، 43 سنة، بكالوريوس، أمين عام حزب، 2021/11/1.

90 مقابلة 12K10، سياسي، كركوك، 50 سنة، بكالوريوس، وزير ومستشار قانوني سابق، 2021/12/21.

91 مقابلة 51NJ5، سياسي، النجف، 43 سنة، بكالوريوس، أمين عام حزب، 2021/11/1.

92 مقابلة 23B6، سياسي، بغداد الكرخ، 35 سنة، دكتوراه، عضو مكتب سياسي حزبي، 2021/11/20.

93 مقابلة 23B3، مرشحة، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، موظفة، 2021/10/13، للمزيد يمكن الاطلاع على تصريحات أخرى لنواب برلمانيين، متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=58zKeS2Wqll> و <https://www.youtube.com/watch?v=0svppWZ9Ytk>

والحنان والأمومة، أما الرجال فهم حازمون، منطقيون، ولديهم القدرة على اتخاذ القرارات. هناك تفضيل واضح لسلمات الذكورة على سمات الأنوثة. هذه التصورات المبسطة لا تتحكم بمواقف الناخبين/ات تجاه النساء المرشحات/السياسيات فحسب، وإنما تحدث داخل الأحزاب أيضاً.

ظهر كنمط واضح في إجابات المشاركين/ات في البحث، أن الأدوار النمطية للنساء داخل الأحزاب هي الأدوار المتعلقة بدورهن الرعائي، وتتمثل بالدرجة الأساس بما يتصل بالتواصل مع النساء كتوزيع مساعدات إنسانية، والقيام بأنشطة توعوية، وأنشطة دعائية للحزب عبر التواصل مع النساء من الجمهور. وأما على صعيد العمل داخل الحزب، والعمل في السلطات الحكومية، فتأخذ النساء الأدوار المرتبطة بمجال التربية والتعليم، والأنشطة الدعائية للحزب، والعلاقات العامة، والإعلام، والمكاتب الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان وبشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني.

«إن الدور النسوي هو دور تربوي بحت. بما أن الأم هي امرأة فهي حجر التربية، تخرّج لنا أجيالاً، فالتربية ضمن مؤسسات تربوية مثل رابطة المرأة المسلمة والمدارس التكميلية الثقافية ومساهمة النساء في برامج تربوية ثقافية، مساهمات ترفيحية و«نسوية» والتي من خلالها تكون ناشطة، بالإضافة إلى إشراكها في جو الثقافة والقراءة والاهتمام بحقوق الإنسان وحقوق المسلم والمرأة»<sup>94</sup>

تتولى النساء عادة إدارة المكاتب التي تعنى بشؤون المرأة داخل الأحزاب السياسية. بالنسبة لدورها داخل البرلمان يتم توجيهه عادة إلى عضوية وأحياناً رئاسة لجان ترتبط بدورها الإنجابي مثل لجان التربية والتعليم، وحقوق الإنسان، ولجان المرأة والأسرة والطفولة (18 مقابلة) أي اللجان الإنسانية واللجان المتعلقة بشؤون النساء. أما المناصب الوزارية، وعضوية اللجان التي تتعلق بالمجالات التي يصرح عليها سيادية، فالنمط العام هو استبعاد النساء عنها، كلجان الأمن والدفاع، وقطاعات النفط والخارجية والمالية، واستطاع عدد من النساء اقتحام بعضها لاسيما في مجال المالية والبروز بشكل قيادي فيها، في الوقت الذي تستبعد فيه النساء عن اللجان السيادية كما تسمى، بالمقابل تعد لجان المجتمع المدني وحقوق الإنسان ولجنة المرأة والأسرة والطفل من اللجان الهشة في المجلس النيابي ويصعب تشكيلها.<sup>95</sup> وتعد هذه القطاعات ذات اهتمام بقضايا ثانوية وليست من القضايا ذات الأولوية، بحسب النظرة الذكورية المهيمنة على الفكر السياسي

تستبعد النساء عن العمل السياسي بطريقة عرفية منمطة، تضع الأحزاب السياسية النساء في قالب مقيد للحريات، وتصدر قراراتهن الشخصية، بافتراض عدم قدرتهن على التنقل وإنجاز المهام كما هو الحال مع الرجال. أكدت العديد من السياسيات أنهن تعرضن إلى تهميش ممنهج باستبعادهن عن الاجتماعات خاصة التي تعقد في الليل أو تتطلب سفراً، بحجة العرف القائل إن من واجب الرجال الحرص على سلامة وسمعة النساء، وبذلك لا تتم دعوتهن إلى الاجتماعات التي يجري فيها رسم وتخطيط مسارات العمل السياسي (3 مقابلات)، هذا في حال استطاعت النساء الوصول إلى عضوية المكاتب السياسية والإدارية. ويعد القالب الذي يصور النساء على أنهن غير قادرات على السفر والخروج ليلاً مبرراً منتشراً جداً في الأوساط السياسية لاستبعاد النساء عن المناصب القيادية، والمكاتب السياسية

وذكرت العديد من السياسيات أنهن انسحن وقدمن استقالاتهن من أحزابهن بسبب تهميشهن واستبعادهن عن أماكن وأوقات صنع القرار، بعد عدم الاستجابة لمطالبتهن بضمهن إلى الاجتماعات التي ترسم سياسات وخطط العمل السياسي، خاصة من النساء اللواتي يحملن أجنادات «نسوية» أو سياسية

«...هي بالغالب أدوار شكلية .... عندما ندخل إلى عمق الأدوار الخاصة بتمثيل نسوي داخل الأحزاب الناشئة فلأسف سنرى أن النساء بعيدات تماماً عن الاجتماعات المغلقة وعن تحديد المسار وعن اجتماعات صناعة الأيديولوجية وعن اجتماعات التقسيم الإداري والمهني والوظيفي داخل هذه الأحزاب، وتقريباً تكون هذه القرارات جاهزة ومصدرة للنساء وحتى الاجتماعات المسائية التي يمكن أن تعقدتها الأحزاب الناشئة. هذا الأمر حدث معي بالتحديد. ففي إحدى المرات عقدوا اجتماعاً مفصلياً جداً للحراك في منطقة بابل، فلم أسمع به إلا بعد أن علمت أن كل أعضاء الحركة ذهبوا إلا أنا!! مع العلم أنني عضو مكتب سياسي ومن المفترض أن يكون عضو المكتب السياسي متدخلاً في عملية رسم السياسات العامة للحزب، فسألتهم لماذا لم تبلغوني بالاجتماع؟ قالوا نحن نخاف عليك من الطريق! نحن لسنا داخل مدرسة روضة، نحن هنا في معترك سياسي فيه من المخاطر والمشاكل ما لا يعد ولا يحصى. إذن كيف سيستمر الأمر إذا كانوا يتفقون في ما بينهم على أن المرأة لا تستطيع الخروج في الليل؟! أنا أعطيتهم فكرة مسبقاً بأني صاحبة قرار وأتحرك في أي وقت أو مكان أريده، فهم باعتبارهم باحثين عن نساء حقيقيات داخل الحركة، كان يمكن أن يكون أول اتصال هو لي ويخبروني بأن هناك اجتماعاً معيناً. أغلب النساء في هذه الأحزاب اليوم نرى نُدرة بتمثيلهن داخل هذه الأحزاب للأسف، وتأتي القرارات مُصدرة وجاهزة، وعلى النساء فقط التوقيع والموافقة (ابتسامات). وللأسف أنا بسبب هذه السياسة الخاطئة التنظيمية القاصرة انسحبت مرتين من الحركة. عندما قمت بالانسحاب الأول كان يجب أن يتم توجيه الدعم وإعطائي المساحة الكاملة بالحركة كي أعود، لكن للأسف لم تنفذ الوعود التي أعطيت لي، بل على العكس رأيت أن الأمر أصبح أسوأ. بالتالي أنهيت عضويتي في الحزب بسبب سوء التنظيم الإداري لهذه الأحزاب»<sup>96</sup>

بعض السياسيين حاول إظهار أحزابهم على أنها تتبنى منهج المساواة بالنسبة للأدوار المناطة بالنساء والرجال، لكن يبدو واضحاً أن ذلك يحدث على مستوى الخطاب السياسي فحسب، أما على أرض الواقع، فإن تمايز الأدوار بين النساء والرجال هو المتبع داخل تنظيم الحزب الداخلي وأيضاً عند التعامل مع المجتمع. أكد تصريح أحد السياسيين من حزب إسلامي تقليدي أن أدوار النساء والرجال تحكمها «الطبيعة» ومن الصعب أن تكون المرأة بموقع المسؤولية تقود مجموعة من الرجال. هذا أمر غير مستساغ: «حقيقة الدور المناط بالنساء في التيار هو ذاته كالأدوار المناطة بالرجال من حيث العمل التنفيذي والتنظيمي، طبعاً ضمن مساحات تنظيم المرأة. اليوم على سبيل المثال، إن الطبيعة الشرقية وطبيعة البيئة الريفية لا تقبل أن تكون المرأة مسؤولة عن الرجال. هذا الأمر غير مستساغ أو صعب، فلذلك في المفاصل التنظيمية قمنا بفصل تنظيم الرجال عن تنظيم المرأة، فكان هناك تنظيم خاص فقط للمرأة من شمال العراق إلى جنوبه، وهذا التنظيم يعمل فقط ضمن إطار المرأة التيارية وخارج التنظيم في المؤسسات الأخرى والمفاصل الأخرى. الفرص متساوية ولا يوجد أي مفاضلة للرجل على المرأة، بالعكس الفرص موجودة ومتساوية في أي مهمة

94 مقابلة 23B2، سياسي، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، معلم، 2021/10/7.

95 (نايئة /مجموعة النقاش المركزة).

96 مقابلة 23B5، مرشحة، بغداد، 42 سنة، بكالوريوس، إعلامية، مستقلة، 2021/11/20.

تبارية، حيث إذا جاءت امرأة تمتلك خبرة أفضل من خبرة الرجل الذي يشغل الموقع، فلها الأولوية».<sup>97</sup>

تحاول المرأة بشتى الطرق اقتحام المجال السياسي، لكن تواجه تحديات مختلفة وأحياناً متناقضة، فإذا حاولت التماهي مع الخصائص الذكورية للأداء السياسي، أُنهت بأنها عدوانية وقاسية، وإذا لم تلتزم بمعايير الأداء السياسي الذكوري، ستواجه ردود أفعال عنيفة بأنها عاطفية وضعيفة وليست حازمة أو لديها قدرة على اتخاذ القرارات السياسية المصيرية، لذلك يتسم أداء بعض السياسيات بالارتباك. وفي جميع الأحوال يُعدن عن مواقع صنع القرار (الهيئات السياسية العليا) داخل الأحزاب: «تعتمد هذه المسألة على الحزب ومشاركاته، فقلة من الأحزاب التي تسمح بتواجد المرأة داخل الهيئة السياسية، ويمكن أن تكون امرأة أو اثنتان ولا تتجاوز ثلاث نساء مقابل العديد من الرجال قد يصل إلى 15. وعادة تكون أدوار المرأة نمطية، وليست أساسية. الهيئة السياسية تحدد استراتيجيات الحزب ونظراته ومبادئه وأعماله. فقط الأحزاب الكردية تعطي أهمية لدور المرأة في وضع سياسات الحزب ومبادئه واتخاذ القرارات».<sup>98</sup>

## السقف الزجاجي: النساء ومناصب السلطة

على الرغم من وجود ضمانات المساواة القانونية للنساء والرجال بالحصول على مناصب السلطة، لا يزال يُنظر للنساء على أنهنّ غير قادرات على تولي المناصب القيادية، وأصواتهنّ غير مسموعة واسباهاتهنّ مهمشة، فيما ينظر إلى الرجال على أنهم أكفاء وقادرون على إدارة ملفات مهمة وحيوية مثل الاقتصاد والقوات العسكرية والشؤون الخارجية. أكدت السياسيات والناشطات أن أدوار النساء تقف عند مستوى محدد، لا يسمح لهنّ بالوصول إلى مناصب السلطة والقيادة العليا: «لا توجد أدوار للنساء أبداً، أنا لست منتمية إلى حزب معين، لكنني أتوقع أن أدوارهن صفر، نحن لم نر امرأة حزبية خرجت وتحدثت عن حزبا بمنطوق فكري تستطيع التفاهم به، والسبب كما ذكرت سابقاً أنهن مهمشات، المرأة في الحزب أو الحكومة أو الدولة أو البرلمان لها حد مسموح لها أن تصل إليه، وإذا وصلت إليه غير مسموح لها بأن تعبره. هذا ما نسميه بالسقف الزجاجي، فهؤلاء النساء في داخل الحزب أو البرلمان أو داخل أي وزارة أو هيئة يكون لهنّ حد يسمى السقف الزجاجي، لها حق أن تتكلم وتتحرك بقدر محدود وبعد ذلك ليس لها أي حق».<sup>99</sup>

تواجه النساء في المجال السياسي معوقات غير مرئية مصطنعة «السقف الزجاجي» قائمة على التحيز الجنسي تمنعهنّ من التقدم لشغل المناصب الإدارية العليا ضمن المؤسسات السياسية، رغم امتلاكهنّ القدرات والمهارات المطلوبة.<sup>100</sup> تبدأ هذه الحواجز المصطنعة مع الإنث منذ الطفولة، تقوم بها مؤسسات التنشئة الرسمية وغير الرسمية عبر إنتاج صور نمطية حول الأدوار والسمات المناسبة للنساء، تترى البنث وتوجه نحو الزواج والأسرة كأولوية وتقلل من أهمية أدوارها خارج المنزل. الانشغال بالدور الإنجابي يحرم النساء من الموارد المهمة لتمكينهنّ كالوقت والمال بسبب الانشغال بمسؤوليات رعاية الأسرة، في الوقت الذي يتاح ذلك للرجال، ومن ثم تتأخر النساء عادة في بناء قدراتهن، والبحث عن الفرص، مقارنة بالرجال، ويصبح ذلك حجة ومبرراً منطقياً لاستبعاد النساء عن المناصب القيادية في الأحزاب السياسية، ولكن من غير المنطقي أن تعمم الأحزاب السياسية نظرتها إلى كل النساء باعتبارهن أقل قدرة وكفاءة من الرجال، وتتم معاملة النساء القيادات الكفوءات ممن تمكّن من التغلب على التحديات التي تواجههنّ بحكم جنسهنّ الأثوي، على أنهنّ غير كفوءات لمجرد كونهنّ نساء، وفق السقف الزجاجي، والذي يحدد قيادة المكتب النسوي وأدواراً ثانوية أخرى كأعلى حد ممكن أن تصل إليه النساء

«المرأة أخذت في الأحزاب العديد من المناصب حسب اتساقها وتاريخها في الحزب، وليس من المعقول أن تأتي واحدة في يوم واحد وتحصل على منصب مميز لا بل هناك تدرج في توليها للمناصب».<sup>101</sup>

المساواة بين الرجال والنساء، بحسب سياسي من البصرة، موجودة، لكنها تقتصر على مستوى المهام والخدمات التي يجب على النساء السياسيات أدائها في المستويات الإدارية الدنيا «المساواة الأفقية» وبطبيعة الحال يختفي تواجد النساء في المستويات الإدارية العليا: «نحن حالياً في البصرة لدينا 9 مناصب تقريباً نصفها للنساء ونصفها للرجال، نحن لا نعامل المرأة كأمراة لا بل نعاملها ككناث في البرلمان العراقي والثقل الذي نضعه على الرجل نفسه نضعه عليها في الخدمة والتواصل، فالمطلوب من نساثن أن يؤديين الخدمة كما يؤديها الرجل، العمل مقسم بالتساوي بينهم سواء كان رجلاً أو امرأة...»<sup>102</sup>

ضعف إيمان الأحزاب وافتقادها للتنظيم المؤسسي هو السبب الرئيسي لتولي النساء أدواراً ثانوية، رغم أنهنّ يمتلكنّ المهارات والكفاءات المهنية السياسية المطلوبة، هذا ما أكده سياسي من بغداد: «على الأغلب جميع الأدوار التي تؤديها المرأة داخل الأحزاب السياسية ونشاطاتها ثانوية وتقوم على مبدأ العلاقات الشخصية التي تربط المرشحة أو المرأة السياسية بالقيادة الحزبية بسبب ضعف التنظيم المؤسسي والحزبي، وطبيعة الفكر الذكوري الذي قد يكون متغلغلاً داخل أروقة الأحزاب السياسية، ومع ذلك فإن هناك وجوداً للنساء الكفوءات واللواتي يمتلكن مهنية سياسية، ولكن إيمان الأحزاب السياسية وقياداتها بأن تكون المرأة فاعلة ومتصدرة وقيادية ضعيف جداً ويكاد يكون معدوماً».<sup>103</sup>

97 مقابلة 23B6، سياسي، بغداد الكرخ، 35 سنة، دكتوراه، عضو مكتب سياسي حزبي، 2021/11/20.

98 مقابلة 12N3، مرشحة، الموصل، 60 سنة، بكالوريوس، عضو برلمان سابقاً، 2021/11/26.

99 مقابلة 31BS4، مرشحة، البصرة، 61 سنة، دكتوراه، كاتبة وإعلامية، مستقلة، 2021/10/20.

Zamfirache, Irina 2010. Women and Politics – The Glass Ceiling. Journal of Comparative Research In Anthropology And Sociology. 2010 Volume 100

101 مقابلة 12K4، سياسي، كركوك، 53 سنة، دكتوراه، عضو مجلس محافظة سابقاً، 2021/12/20.

102 مقابلة 31BS5، سياسي، البصرة، 56 سنة، بكالوريوس، 2021/10/28.

103 مقابلة 22B4، سياسي، بغداد الكرخ، 44 سنة، بكالوريوس، نائب سابق في البرلمان، 2021/12/4.

## برامج الأحزاب السياسية لتمكين النساء

ركز الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 على «تحقيق المساواة وتمكين كل النساء والفتيات» عبر إتاحة الفرص والموارد والاستقلالية وحرية التحكم بالذات، عند اكتساب النساء القوة والسيطرة على حياتهن، بهدف تحقيق الإنجازات وتطوير الذات<sup>104</sup>، ليس فقط باكتساب القدرات والوصول إلى الموارد والفرص، بل كذلك قدرتهن على استخدام هذه الموارد والفرص لصنع خيارات وقرارات استراتيجية وتحقيق الإنجازات<sup>105</sup>، والعناصر الثلاثة الرئيسية في التمكين هي الموارد، والقدرة على التغيير، والإنجازات، ويقسم التمكين إلى مجالات عدة، ومنها السياسي، والذي يعني إتاحة الفرص والموارد للنساء لبناء الخبرات والمهارات، وعدم انتهاك حق حرية الرأي في صنع القرار السياسي، بهدف تحسين أوضاعهن والتنمية بمختلف مستوياتها

تظهر الأحزاب السياسية عادة في خطاباتها وأحاديثها توجهات لتشجيع ودعم قضايا النساء، وفي هذا البحث طرحنا سؤالاً على السياسيين/ات عن برامجهم في هذا المجال، وفي الوقت الذي ذكر فيه بعض السياسيين/ات غياب برامج تمكين النساء في أجندات الحزب (12 مقابلة) إلا أن السياسيين/ات الآخرين تحدثوا/ن عن نشاطات يقيمها الحزب السياسي تصب في اتجاه تمكين النساء، وتتمثل بدورات تثقيفية حول عمل الحزب وتوجهاته ومهارات كسب التأييد (11 مقابلة)، وأحياناً الظهور الإعلامي والشخصية القيادية (5 مقابلات). وتحدث العديد من السياسيين/ات عن عمل أحزابهم في إقامة ورش مهنية للنساء في المجتمع كتعليم الخياطة والحلاقة والطبخ والقيادة، وزيارات ميدانية للأرامل والعوائل المتعفة وتوزيع سلات غذائية ومساعدات إنسانية (3 مقابلات)، كما ذكرت الأغلبية من المشاركين/ات أن هذا الدور في الغالب قامت به المنظمات الدولية والمحلية. ورأى البعض من السياسيين أن تمكين النساء ليس من مسؤوليات الحزب

في حين ذكر البعض أنهم يتعاونون مع المنظمات المدنية، أو لديهم مؤسسات علمية أو مراكز بحثية ويعملون من خلالها على قضايا المرأة، ومنهم من التيار الصدري وتيار الحكمة، ولم نلاحظ اختلافاً في الإجابات بين محافظة وأخرى، ولكن الاختلافات ظهرت بين الأحزاب وبحسب إيديولوجيتها، وبرز الأفكار التي يجري عادة ربطها بالدين. مثلاً ذكرت إحدى المرشحات من البصرة أن أحد البرامج التي عملت عليها في ما يخص تمكين النساء تمثل بالعمل على حملة من أجل التشجيع على تعدد الزوجات، ولأنها ترى ذلك سيحد من الفساد في الأرض، وذكرت أنها لاقت معارضة من النساء وأبدت استغرابها واستياءها من هذا الرفض<sup>106</sup>، كما ذكر أحد السياسيين من النجف (حزب ديني) أنه لا يمكن أن يتقبل تمكين النساء على حساب رعاية الأسرة، وأن نجاح المرأة في عملها لا يكون مقبولاً في حال قصرت في أداء واجبات رعاية الأسرة، ويجد أن نجاح المرأة في بيتها وعملها أمر عظيم لا يمكنه كرجل القيام به. وذكر أن الجزء للنساء الناجحات هو المنزلة الدينية العليا والتي لا يمكن «للرجل» نيلها<sup>107</sup>. اتفق معه في ذلك سياسي آخر من حزب ديني شيعي عربي آخر في كركوك، واتفق معهما سياسي من حزب آخر عربي سني، وذكر الأخير أنه لا يتقبل فكرة تواجد النساء من أسرته في السياسة، لأنه يرى أن النساء السياسيات يتعرضن لتعدّد واضح على «شرفهن»<sup>108</sup>، ومن جانب آخر ذكر سياسيان اثنان من حزب كردي في كركوك عملهما الجاد في برنامج سابق يهدف إلى تشريع عقوبات مشددة لمن يقدم على جريمة القتل بداعي الشرف، وأن حزبهما الآن يعمل على قضية تشريع قانون العنف الأسري بعد أن نجح بتشريعه في إقليم كردستان<sup>109</sup>. التوجه ذاته مع الحزب الشيعي، إذ أعلن السياسيون/ات من هذين الحزبين إيمانهم الجاد بمبدأ المساواة. وذكر بعض الأحزاب الدينية (مثل حزب الدعوة) عدم وجود برامج لتمكين النساء، لأن أحزابهم نخوية، وتتعامل مع النخب من النساء بما معناه عدم الحاجة لتمكين المرشحات المنصّات إلى الحزب.

«نحن في الدورة الرابعة حُرّمنا من التدريب. لولا منظمات المجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة وتواصلها معنا لما كان باستطاعتنا الحصول على هذه المعلومات. مثلاً: كيفية تشريع قانون واقتراح قانون والتعديل عليه، وكيف تكون المراقبة وكذلك الخطة 1325 لمساعدة المرأة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً. كل هذه الأمور لم نكن نعلم عنها أي شيء لولا الورشات والتدريبات التي قامت بها المنظمات كل فترة. ويقال إنه في الدورات السابقة كان النواب رجالاً ونساءً يشاركون عند دخولهم/ن البرلمان في دورات تخصص العمل البرلماني والرقابي والتشريعي والتمثيلي للمجتمع وحتى في أمور الإتيكيت والبروتوكول ويعلمونهم، لكن نحن بصراحة لم نحظّ إلا بالقليل من التدريب، وجاء من منظمات المجتمع المدني، لكن من الأحزاب أو المجلس لا لم نحظّ بأي تدريب نهائيًا»<sup>110</sup>.

ويأتي ادعاء الأحزاب بالتوجه نحو تمكين النساء والاعتراف «السطحي» بضرورته، بعد الجهود الحثيثة من قبل منظمات المجتمع المدني والحركات «النسوية» والمنظمات الدولية التي نظّمت العديد من المؤتمرات والورش والحملات الحاثّة على إشراك النساء في المجال السياسي وداخل أنظمة الحزب، ومنها الخطط الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، والتي خرجت بتوصيات عدة، نُفذ جزءٌ منها، مثل الدعوة إلى فتح مكتب مختص بشؤون المرأة في الأحزاب السياسية، وهو ما أشار إليه العديد من المشاركين/ات في المقابلات، وأن يكون هذا المكتب ضمن بنية الحزب ودوره الأساس مراقبة ومتابعة وتقييم مستوى مشاركة النساء في صنع القرار داخل الحزب<sup>111</sup>، ولكن ما تم العمل عليه داخل الأحزاب هو توجيه النساء للعمل لمصلحة الأحزاب ووفق توجهات قياداتها، بدلاً من العمل لصالح قضايا النساء

Amartya Sen, "Markets and freedoms: achievements and limitations of the market mechanism in promoting individual freedoms", Oxford Economic Papers, Vol. 45, No. 4, (1993), p. 531

European Institute for Gender Equality, "Concepts and Definitions", access at <https://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/concepts-and-definitions> 105

106 مقابلة 31BS3، مرشحة، أم قصر- البصرة، 57 سنة، بكالوريوس، مشرفة تربوية، 2021/10/19.

107 مقابلة 51NJ5، سياسي، النجف، 43 سنة، بكالوريوس، أمين عام حزب، 2021/11/1.

108 مقابلة 12K1، سياسي، كركوك، 65 سنة، بكالوريوس، استشاري حكومي، 2021/11/25.

109 مقابلة 12K10، سياسي، كركوك، 50 سنة، بكالوريوس، وزير ومستشار قانوني سابق، 2021/12/21.

110 مقابلة 23B7، مرشحة، القادسية، 50 سنة، بكالوريوس، عضو هيئة سياسية وممثلة التمكين النسوي، 2021/12/30.

111 سندس عباس (2019)، «مشاركة المرأة السياسية: الجزء المفقود من الإنجاز»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على: [https://www.iqundp.org/content/iraq/ar/https://www.iqundp.org/content/iraq/ar/home/presscenter/articles/2019/04/10/women\\_s-political-participation--the-missing-piece-of-accomplish.html](https://www.iqundp.org/content/iraq/ar/https://www.iqundp.org/content/iraq/ar/home/presscenter/articles/2019/04/10/women_s-political-participation--the-missing-piece-of-accomplish.html)

«الخطاب الذي يخص المرأة ليس بصحيح، هو كله للإعلام، اعطيني فقط حزباً واحداً سمح بتقدم المرأة وأعطائها المجال لأن تفعل أي شيء؟ حتى لو أعطوها منصب وزيرة والذي يعتبر منصباً عالياً ولكن ليس لديها صلاحيات، (هل تستطيعين أن تخرجي إلى السوق وأنت لا تملكين المال؟)»<sup>112</sup>

بحسب المقابلات، فإن البرامج أو الأنشطة التي قدمتها الأحزاب للنساء، كالتثقيف حول عمل الحزب وتوجهاته للنساء المنضّمات إليه، يتبين أن معظمها يفتقر إلى عنصر القدرة على التغيير وعناصر الإنجازات كتحسين أوضاع النساء، ولا تتوافق مع مبادئ حرية التحكم بالذات والمشاركة في صنع القرار، والوصول إلى الموارد والتحكم بها، وهي غير فاعلة ولا تعالج الأسباب الهيكلية لتهميش النساء واستبعادهن من مواقع السلطة.<sup>113</sup>

## الوصول إلى الموارد الاقتصادية عائق/ ممر المشاركة السياسية للنساء

### السياق: سياسات تؤثت الفقر

بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنساء عام 2018 في العراق 12.6%، بحسب بيانات مسح رصد وتقويم الفقر لوزارة التخطيط العراقية، مقارنة بـ 72.7% للذكور، وبلغ معدل بطالة الإناث 31.0%، (وتعبر البطالة عن عدم العمل أو العمل بدون أجر). أما أغلب النساء العاملات بأجر فينحصر عملهن في القطاع الحكومي، وبنسبة 89.6% من النساء العاملات، وتعمل البقية القليلة من النساء خارج القطاع الحكومي. ويختلف الأمر مع الذكور، إذ تتاح لهم فرص العمل في مختلف القطاعات، وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الحكومي من مجموع العاملين<sup>114</sup> 43.6%. إن هذا التفاوت في فرص العمل ومجالاته، يعود إلى الأنظمة والأعراف الاجتماعية السائدة، والتي توجه النساء للعمل في القطاع الحكومي الصحي والتعليمي وأحياناً المالي، وإبعادهن عرفياً عن العمل في القطاعات الأخرى، ما يُضعف الموارد الاقتصادية للنساء. وكثيراً ما توجهت السلطات الحكومية في قراراتها (غير المراعية للنوع الاجتماعي) إلى محاولة حل الأزمات الاقتصادية، بعد تزايد الإنفاق على القطاع العسكري في 2014 وبعدها، ولجأت إلى تقليل سلم الرواتب الوظيفية في 2015، وفرض ضرائب وخصومات على الموظفين/ات، ولاحقاً رفع سعر صرف الدولار، ما أدى إلى تضرر النساء بشكل أكبر من مختلف هذه الإجراءات كونهن يعتمدن على القطاع الحكومي كمورد اقتصادي أساسي لهن، هذا بالإضافة إلى عدم اهتمام السلطات لما تقدمه النساء من أعمال خدمية كأعمال الزراعة (في الريف) وأعمال رعاية الأسرة غير مدفوعة الأجر، إذ تعمل النساء مجاناً في هذه المجالات وفق العرف الاجتماعي والسياسي القائم، كما تعبر القرارات عن توجيه السياسات الاقتصادية نحو تنشيط السوق والاستثمارات في إعمار البنى التحتية (وإن كان ضعيفاً)، أكثر من التركيز على الاستثمارات في القضاء على الفقر وقطاعات الصحة والتعليم والتي تتحمل عبئها النساء غالباً، ويؤدي إهمالها إلى تفاقم اللامساواة وضعف مشاركة النساء في صناعة القرار. كما أن الاقتصاد الريعي واعتماد الدولة على النفط كمصدر أساس للدخل، يؤدي إلى ركود واضح في مختلف القطاعات، وحصص الإيرادات في مؤسسات معينة، تكون النساء بعيدة عن أماكن صنع القرار فيها، إذ لا تتجاوز نسبة النساء العاملات في وزارة النفط 10%.

تخلّف النزاعات عادة تضخماً في اقتصاد الرعاية، بفعل الأعداد المتزايدة من معيلات الأسر، والإعاقات الناتجة عن أعمال العنف، وظروف الهجرة والنزوح. وعرفياً تحمل النساء هذا العبء عن الدولة من دون مقابل، ويجري إهمال واضح في الاهتمام بهذا القطاع، ولا تعترف السلطات العراقية بأعمال رعاية الأسرة التي تقوم بها النساء ضمن قوانين العمل والإحصائيات المالية، ولا تهتم بما جاء في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة حول المساواة والتي تقتضي المساواة في الأجور وساعات العمل

### المزيد من المال المزيد من السلطة

ساهم المال السياسي وصفقات دعم النساء المرشحات وتمويل حملاتهن، بتعزيز أنماط السلطة الأبوية، إذ تبقى النساء مرهونات بطاعة أوامر قادة الحزب من الذكور مقابل الدعم المالي<sup>115</sup>. ولا شك أن اختلاف موازين القوى الاقتصادية بين النساء والرجال في الساحة السياسية، له آثاره على فرص النساء لاسيما السياسيات، ليس فقط في سلطة اتخاذ القرارات والقدرة على إحداث التغيير، وإنما كذلك لبناء وصقل مهارتهن، وطرح قيادي لرؤاهن في محادثات صنع القرار بمختلف مستوياته. وذكرت إحدى المرشحات أن العامل الاقتصادي كثيراً ما كان يؤثر على صحتها النفسية، ومدى ثقته بنفسها، وقدرتها على مواجهة التحديات الأخرى في التواصل مع السياسيين/ات والجمهور والرد على الإساءات والأسئلة الاستفزازية، وتجده مورداً

112 مقابلة 31BS4 مرشحة سياسية، البصرة، 61 سنة، دكتوراه، كاتبة وإعلامية، مستقلة، 2021/10/20.

113 الحرة خاص، «حظوظ النساء في الانتخابات العراقية: شعارات التمكين وغياب البرامج»، 2021/10/26، متاح على: <https://www.alhurra.com/iraq/2021/10/06>

114 الأرقام والإحصائيات مأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء (2018)، «مسح رصد وتقويم الفقر في العراق»، متاح على

<http://cosit.gov.iq/documents>

115 مقابلة 23B1، ناشطة «نسوية»، بغداد، 43 سنة، ماجستير، مديرة منظمة، 2021/10/5.



الفضائح في ما يتعلق بحياتهن الشخصية، وذلك في الغالب على مواقع التواصل الاجتماعي،<sup>125</sup> إضافة إلى فبركة صور ومقاطع فيديو، ومحاولات عديدة للابتزاز الإلكتروني بسرقة الحسابات الشخصية أو التهديد بنشر صور وفصائح، ما لم ينسحب أو يدفعن مبالغ مالية،<sup>126</sup> إضافة إلى تمزيق الصور الدعائية أو الاستهزاء بها كالتقيل وغير ذلك. وتتمركز مختلف صور العنف هذه على فكرة استخدام أجساد النساء وأعضائهن الأنثوية كأفضل وسيلة لتسقيطن وإبعادهن عن العمل السياسي، أو إرضاخهن، بسبب العرف السائد الذي يقضي بلوم النساء والتبرير للرجال في أي قضية تمس الموضوعات الجنسية كالتهرش وغيره

«أكد هناك أنواع وأشكال عديدة من العنف تواجه النساء المرشحات، منها عنف لفظي وتسقيط وابتزاز على مواقع التواصل الاجتماعي وحتى أثناء تواجد النساء مع مجتمعاتهن المحلية... النساء أكثر من الرجل يتعرضن للعنف أثناء مشاركتهن في الانتخابات أو وجودهن في المجال السياسي، لانهن يخفن على سمعتهن أكثر من الرجل، والمجتمع لا يتقبل المرأة التي تصدر بحقها الشائعات أو الكلام غير اللائق حتى وإن كان تلفيقاً وغير حقيقي».<sup>127</sup>

تواجه النساء قيوداً ثقيلة جداً على حركتهن بفعل الأعراف السائدة، من قبل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. فدخل اجتماعات الرجال والخروج ليلاً والسفر أو نشر الصور على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الشوارع والمنصات الإعلامية، وحتى ذكر اسم المرأة، وغيرها مما يتطلبه العمل السياسي، يمثل كسراً للثقافة العراقية السائدة التي تمنع النساء من الظهور في المجال العام/المجال السياسي. وحُرمت العديداً منهن من دخول العمل السياسي والترشح لهذه الأسباب، في الدورات الانتخابية السابقة والحالية رشّحت العديداً من النساء بدون وضع صورهن الشخصية على لافتات الدعايات الانتخابية، بعضهن وضعن صور أزواجهن أو صورة رئيس الكتلة أو الحزب، العديد من المرشحات السياسيات يظهرن أثناء الاجتماعات العامة بصحبة أحد رجال العائلة (زوج، أخ، ابن، قريب، الخ)

وبالإضافة إلى العنف النفسي من خلال ألفاظ الاستهزاء ومحاولات التسقيط والابتزاز، تعرضت المرشحات لتهديدات أمنية بسلامتهن الجسدية وحياتهن، خاصة في الدورات الانتخابية الثلاث الأولى (2005 و2010 و2014)، في ظل ظروف الإرهاب والتطرف الديني، لاسيما في مناطق وسط وغرب العراق. واستمرت الحال في الدورات الانتخابية التالية 2018 و2021 في بعض مناطق وسط وجنوب العراق<sup>128</sup> خصوصاً بعد أحداث ثورة تشرين، وترشح العديد من الناشطات التشريعات اللاتي نافسن بقوة على المقاعد النيابية. ورغم سعي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مع السلطات الحكومية لتوفير حماية خاصة للمرشحات السياسيات<sup>129</sup> والذي طبق على مستوى جيد من قبل قوات الأمن الوطني (خمس مقابلات)،<sup>130</sup> إلا أن الأعراف الاجتماعية السائدة وضعف الوعي القانوني كان سبباً وراء استمرار تعرض النساء المرشحات السياسيات للابتزازات والتهديدات.

«أيام الثورة كان الوضع غير مستقر، وأنا كامرأة ثورية لم استطع أن أعلن عن نفسي، كنا أكثر الأوقات ملثمين نغطي وجوهنا، ندخل ونخرج بالخفاء، لكن نحن اليوم عندما أعلننا أنفسنا للجميع كثوريين/ات أصبح هذا أكبر عائق لنا، وأصبحنا طعماً سهلاً للقبعة، أنا أمثل حركة تشرين، من الصعب علي أن أتقي مع الناس وأخرج وأعقد لقاءات وغيرها، وأعتقد أن هذا الأمر سبب خسارتي»<sup>131</sup>

العرف السائد يربط الشرف بجسد النساء، لذلك يتم تمرير محاولات تسقيط الرجال كقضية صغيرة، في حين أن تعرض النساء إلى التسقيط،<sup>132</sup> والذي في الغالب يأخذ شكل اتهامهن بقضايا جنسية، لا يتم تمريره، ويعتبر بمثابة خط أحمر في مسيرة السياسية، لا يمكن أن يوضع محل التحقيق والنقاش، بغض النظر عن مدى صحة الاتهامات ضدهن، وتنتهي هذه القضايا في الغالب بانسحاب المرأة من الساحة السياسية وتخلي حزبها عنها، إضافة إلى الوصم الذي يلحق بالنساء ما إن يتعرضن لأي محاولة ابتزاز أو تهرش، وإلقاء اللوم عليهن.<sup>133</sup>

ما إن تبرز حركة نشايطية للنساء في التعبير عن رؤى سياسية يحملنها، حتى تُشن ضدهن حملات تحرّض على تعنيفهن، بداعي الأعراف الاجتماعية التي تقضي بعدم دخول النساء إلى الساحة السياسية إلى جانب الرجال، كما حدث في ثورة تشرين تجاه الناشطات النسويات اللاتي دخلن ساحات

125 مقابلة 11N5، مرشحة وسياسية، الموصل، 51 سنة، بكالوريوس، عضو مجلس محافظة نينوى سابقاً، 2021/12/13.

126 وكالة الشرق الأوسط: برلمانيات عراقيات يطالبن بميثاق ضد «تسقيط المرأة». نيسان 2021. متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/2937711/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%B6%D8%AF-%C2%AB%D8%AA%D8%B3%D9%82%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%87%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A1/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9>

127 مقابلة 11N7، مرشحة وسياسية، نينوى، 56 سنة، بكالوريوس، نائبة في البرلمان وعضو مجلس محافظة نينوى لدورتين سابقاً، مستقلة حالياً، 2021/12/23.

128 يونامي وآخرون، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق: النساء المرشحات للمناصب المنتخبة في العراق: العقبات ومتطلبات التغلب عليها. تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني 2022.

129 مقابلة 22B1، مرشحة، بغداد، 52 سنة، بكالوريوس، موظفة وناشطة مجتمع مدني، 2021/10/16.

130 وكالة الأنباء العراقية: الغزي: خطة لدعم مشاركة المرأة بالانتخابات وحمايتها من الابتزاز والتسقيط المجتمعي. 2021. متوفر على الرابط: <https://www.ina.iq/128301--> html تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني 2022.

131 مقابلة 23B3، مرشحة، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، 2021/10/13.

132 وكالة التنا العراقية: تمثيل المرأة العراقية ومشاركتها السياسية... رهينة الإقصاء! 2019. متوفر على الرابط: <https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%87%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A1/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9>

133 وكالة السومرية الإخبارية: نائبة تحذر من التسقيط السياسي بعد استهدافها بنشر صورها العائلية المفبركة. 2018. متوفر على الرابط: <https://www.alsumaria.tv/news/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/229216/%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%82%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%A1/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9>

133 مقابلة 22B1، مرشحة، بغداد، 52 سنة، بكالوريوس، موظفة وناشطة مجتمع مدني، 2021/10/16.

130 وكالة الأنباء العراقية: الغزي: خطة لدعم مشاركة المرأة بالانتخابات وحمايتها من الابتزاز والتسقيط المجتمعي. 2021. متوفر على الرابط: <https://www.ina.iq/128301--> html تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني 2022.

131 مقابلة 23B3، مرشحة، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، 2021/10/13.

132 وكالة التنا العراقية: تمثيل المرأة العراقية ومشاركتها السياسية... رهينة الإقصاء! 2019. متوفر على الرابط: <https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%87%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A1/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9>

133 مقابلة 22B1، مرشحة، بغداد، 52 سنة، بكالوريوس، موظفة وناشطة مجتمع مدني، 2021/10/16.

الاعتصام برؤى سياسية، واستخدمت أجسادهن كوسيلة لقمع الثورة بحجة حماية شرف النساء العراقيات.<sup>134</sup>

مثل العنف الاقتصادي واحداً من أبرز أشكال العنف الذي تتعرض له المرشحات. أكدت النساء السياسيات أثناء المقابلات، أن العديد من المرشحات تعرضن للضغوطات وأجبرن على التوقيع على ضمانات للتنازل عن نصف رواتبهن، أو ضمانات مالية أخرى كالتوقيع على كمبيالات مالية أو رهن عقاري، مقابل انتمائهن للأحزاب السياسية وحصولهن على الدعم الاجتماعي والوصول إلى المقعد النيابي، بالإضافة إلى القيود العديدة على تحكمهن بمواردهن الاقتصادية من قبل أسرهن وأقربائهن.<sup>135</sup>

## الناشطات والأحزاب السياسية: علاقة متوترة

وجه سؤال إلى 16 ناشطة «نسوية» عن ماهية توجهاتهن للانضمام إلى الأحزاب السياسية، فاتفقت 13 منهن على أن الأحزاب السياسية في الغالب تختلف أجنداتها عن أجندات وتوجهات واهتمامات الناشطات النسويات، وإن كان هناك قلة من الكيانات السياسية يمكن أن تتلاقى وتتبنى رؤية الـ«نسوية» فهي لا تضعها كأولوية في برامجها، ما يجعل الناشطات النسويات يبتعدن عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية خشية القيود التي قد يضعها الحزب السياسي بشكل عام ويفقدن حرية العمل والرأي والتوجهات والمواقف

وذكرت 6 ناشطات، أن ابتعادهن عن عمل الأحزاب ناجم عن الخوف من المخاطر الأمنية والاجتماعية والتعرض لمحاولات التسقيط التي قد يتعرضن لها جراء العمل السياسي، وهو من أكثر الأسباب التي تجعل أسرهن ترفض انضمام بناتها إلى الأحزاب السياسية

إضافة إلى ذلك، هناك سبب آخر ذكرته 3 من الناشطات النسويات المشاركات يبعدهن عن فكرة الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وهو ضعف مقبولية الأحزاب السياسية في الشارع العراقي واعتبارها أساس فرقة الشعب والنزاعات وسوء الأوضاع في الأوساط المجتمعية العراقية، فيخشين الانضمام خوفاً من الوصم.

وذكرت المبحوثات أن هناك العديد من الناشطات النسويات اللاتي انضمن فعلاً إلى الأحزاب السياسية، أو وجهت لهن دعوة للانضمام إلى الأحزاب السياسية، وقبلن الانضمام، رغبة في الحصول على الدعم الاجتماعي والمالي والدعاية الانتخابية والحصانة التي توفرها لهن الأحزاب السياسية مقابل وصولهن إلى المقعد النيابي، ولكنهن يفقدن حرية الرأي والمواقف السياسية في هذه الحالة

اتفقت 11 ناشطة «نسوية» على وجود مصالح متبادلة في حال انضمام الناشطات النسويات إلى الأحزاب السياسية، إذ يحصل كثيراً أن تستدعي الأحزاب الناشطات للانضمام إليها، وتقديم الدعم المالي والأمني والاجتماعي لهن والدفع إلى المقعد النيابي، بالاستفادة من قاعدتهن الجماهيرية، والمتابعين/ات لهنّ على منصات التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تتمتع بها الناشطات النسويات، وإضفاء صفة العمل الإنساني والمدني على توجهات الحزب لمزيد من الكسب والتأييد

تتيقن الناشطات النسويات المشاركات في هذا البحث أن الانضمام إلى الأحزاب السياسية يعني التخلي عن أجندتهن السياسية «النسوية»، والعمل وفق أوامر وتوجهات قادة الأحزاب السياسية، ما يعني التحول من توجه إلى آخر. وتجد العديدات أن هذه العملية التعاقدية مجحفة، فالناشطة قد تتخلى عن توجهاتها وربما مبادئها في العمل الإنساني في الدفاع عن حقوق النساء، مقابل الدعم والوصول إلى الساحة التشريعية، في الوقت الذي لا يكلف الأحزاب السياسية ما يقدموه من دعم لهنّ إلا جزءاً بسيطاً من الموارد المادية للحزب، والتي يعود الحزب لسحبها لاحقاً في حال انسحاب الناشطة من عضوية الحزب، بضمانات مالية توقعها في الغالب عند الانضمام (خمس مقابلات)

تنظر الأحزاب السياسية إلى الناشطات على أنهن يطالبن بتغييرات لا تتسجم مع قواعدهنّ الدينية أو القبلية والتي تنطلق منها إيديولوجيات معظم الأحزاب في العراق، وأنهن يأتين بفكر الثقافة الغربية حين يطالبن بالمساواة وبحقوق النساء، إذ تقتضي إيديولوجياتهم أن تبقى النساء ضمن إطار القيود التي تضعها الثقافة السياسية العراقية

وفي نظر الناشطات إلى الأحزاب السياسية، أن المصالح الشخصية والوصول أو البقاء في السلطة هي الأولوية التي يضعها السياسيون/ات أمامهم/ن، وأن الأحزاب السياسية ذات توجهات معاكسة لرؤاهن، وأن أي مطالب تتعلق بحقوق النساء أو العدالة وتحسين الأوضاع ربما تهدد مصالحهم، أو لا تعد ذات أولوية واهتمام لهم

وصفت 11 ناشطة «نسوية» من 16 تمت مقابلاتهن، العلاقة بأنها متوترة، إذ تحاول الناشطات النسويات أحياناً في حملتهن إلى التعامل مع السياسييين/ات، ولكن غالباً ما يقابلن برفض التعاون معهن حول قضايا النساء. وتجد الناشطات أن ذلك يعود إلى اختلاف التوجهات وعدم انسجام الرؤية والفكر

وتوجهت العديدات من السياسيات السابقات إلى العمل في مجال منظمات المجتمع المدني، معللات ذلك بالقيود التي توضع عليهن وعلى

134 السفير العربي: انتفاضة العراق 2019 والخيال النسوي. 2021. متوفر على الرابط: <https://assafirarabi.com/ar/41600/2021/11/08/%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-2019-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A> تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني 2022.

135 يونامي وآخرون، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق: النساء المرشحات للمناصب المنتخبة في العراق: العقبات ومتطلبات التغلب عليها. تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني 2022.



يُفرض على الساسة، ولا تزال غالبية الأحزاب تنتهج الأبوية في أنظمتها وبنيتها، وتبعد النساء عن أماكن صنع القرار فيها

«المشاكل التي تعاني منها المرأة نحن ننظر إليها على أنها تصب في المصلحة العامة، وعلى سبيل المثال تعديل المادة 57 كان ومازال موقف الحزب داعماً له لسحب حق الحضانة من الأم، وعقدنا الورش والجلسات بهذا الخصوص ووجهنا توصيات للجنة النيابية المختصة»<sup>145</sup>

يظهر واضحاً غياب الإرادة السياسية في التوجه نحو نهج المساواة وتمكين النساء رغم الخطابات والشعارات التي تدّعي العكس. ولا يتم تخصيص الميزانية الكافية لدعم قضايا النساء، وتغيب الرؤية الواحدة الجامعة في العراق لخطة تمكين النساء والوصول إلى هدف المساواة، وضعف الوعي بأهمية دور النساء في الوسط السياسي. ولا توجد مؤشرات ومقاييس لمتابعة وتقييم العمل والجهود لتحقيق مشاركة حقيقية للنساء، كما ورد في الخطط الوطنية الأولى والثانية لأجندة النساء والسلام والأمن.<sup>146</sup>

تدّعي جميع الكيانات السياسية من الأحزاب والسياسيين/ات عملهم لأجل النساء وإنصافهن، ولكن توضع العديد من الممارسات والأجندات المنافية لمبدأ المساواة ومبادئ حقوق الإنسان تحت عنوان المساواة أو العدالة، وإذ تبدو هذه الممارسات متناقضة مع مفهوم المساواة بمعناه البسيط، اتجه العديد من السياسيين خلال المقابلات إلى استخدام تعبير العدالة الذي يسمح بتمرير عدة أشكال من التمييز ضد النساء، ويجري باستمرار الربط بين المعتقدات الدينية والقبلية كمنطلقات لتحديد التوجهات وتأطير مفهوم المساواة والعدالة بحسب ما تقتضيه إيديولوجية الكيان السياسي

«المهم هو العدالة، مصطلح المساواة هو مصطلح أُثير من الغرب لضرب القيم الإسلامية»<sup>147</sup>

«داخل حدود الدين الإسلامي للمرأة لها مساواة ولها حقوق وعليها واجبات، ولم يكن هناك تمييز ضدها»<sup>148</sup>

«أهم موضوع تبنيناه في الحركة نحن لا نريد مساواة بل نريد عدالة اجتماعية، أنا اليوم لست بصدد المساواة بين الرجل والمرأة، بل أريد أن أعطي عدالة اجتماعية للمرأة في المجتمع. لذا نحن كحركة امتداد مُتبنون موضوع العنف الأسري والمرأة والطفل وحماية الطفل، ولدينا الكثير من المشاريع والبرامج الانتخابية»<sup>149</sup>

«أتجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بالتعليم والمهنة والممارسة السياسية للمرأة»<sup>150</sup>

«أنا امرأة تميل إلى استخدام فكرة العدالة الاجتماعية والمساواة فقط عندما تكون في مجال التنصيب والمنح الوظيفي»<sup>151</sup>

«كل الأحزاب تتحدث عن المساواة... وبالأخص الأحزاب السلطوية والتي لها مقاعد كبيرة في البرلمان ولها تأثير في القرار السياسي... فلماذا لا يُشرع قانون؟! السبب لأنهم غير مؤمنين أساساً بالكلام الذي يقولونه، وبعض النساء أيضاً غير مؤمنات برفض العنف ضد المرأة»<sup>152</sup>

تبدو التناقضات واضحة في مفهوم المساواة، والجدلية مستمرة حول المصطلح المعبر عن فكر الكيان السياسي وممارساته، ما يدل على عدم الالتزام والاهتمام والتوجه الحقيقي لاعتماد نهج المساواة الدستوري والأمني والذي يمثل واحدة من ركائز الديمقراطية والتنمية، وباستخدام تفاسير ومعتقدات دينية أو قبلية كمبررات للتمييز ضد النساء.

وتستبدل العديد من الكيانات السياسية المساواة بمصطلح العدالة، كمصطلح واسع التفسير في ما يتعلق بقضايا النساء، إذ يمكن تطبيع الحرمان من العديد من الحقوق بحجة «العدالة» التي تعرف اصطلاحاً (أن يأخذ كل ذي حق حقه)، ويكون من السهل أن تختزل حقوق النساء

تتباين الأحزاب السياسية في العراق بين ادّعاء الاعتراف والاعتماد لنهج المساواة لاسيما في الخطابات السياسية لإضفاء الشرعية وطابع النهج الإنساني لعملها، وبين إعلانها الرفض لهذا الفكر، وعدّه غير منسجم مع ما يتم اعتماده من معتقدات دينية وقبلية. وأكد العديد من السياسيين/ات المشاركين/ات في المقابلات رفضهم/ن لمبدأ المساواة ووجوب اختلاف التعامل والفرص والممارسات بحسب الجنس

«قضية المساواة هي جريمة المرأة بحق نفسها..»<sup>153</sup>

ورغم ذلك تقام العديد من المؤتمرات لمناصرة قضايا النساء من قبل الأحزاب السياسية للترويج للحزب على أنه ملتزم بمبادئ الديمقراطية والنهج الإنساني ومبدأ المساواة (4 مقابلات)، ولكن لا تؤخذ نتائجها في الغالب على محمل الجد

145 مقابلة 22B6، سياسي، بغداد، 51 سنة، ماجستير، مؤسس حزب سياسي، 2021/12/7.

146 خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2014-2018. متوفر على الرابط: <https://www.efi-ife.org/sites/default/files/NAP%201325%20Arb%20-%202026%20Nov%2013%20Final.pdf> تاريخ الدخول 1 تشرين الثاني 2022. الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. متوفر على الرابط: <http://1325naps.peacewomen.org/wp-content/uploads/2022/10/Iraq-NAP3.pdf>

147 مقابلة 51NJ14، سياسي، النجف، 41 سنة، بكالوريوس، استاذ في الحوزة العلمية، 2021/12/18.

148 مقابلة 31BS3، مرشحة، أم قصر- البصرة، 57 سنة، بكالوريوس، مشرفة تربوية، 2021/10/19.

149 مقابلة 23B3، مرشحة، بغداد، 45 سنة، بكالوريوس، 2021/10/13.

150 مقابلة 22B1، مرشحة، بغداد، 52 سنة، بكالوريوس، موظفة ورئيسة منظمة مجتمع مدني، 2021/10/16.

151 مقابلة 23B5، مرشحة، بغداد، 42 سنة، بكالوريوس، إعلامية، الآن مستقلة، 2021/11/20.

152 مقابلة 12K7، مرشحة، كركوك، 59 سنة، دكتوراه، موظفة في ديوان محافظة كركوك، 2021/12/18.

153 مقابلة 51NJ13، مرشحة، النجف، 42 سنة، دكتوراه، 2021/12/12.

## المساواة بين النشاط السياسي والنشاط المدني

تلقي الناشطات على عاتق النساء السياسيات مسؤولية حمل القضايا «النسوية» وإيصال صوت النساء حيث يتواجدن في الساحة السياسية لتمثيلهن، ولكن تبدو نظرتهم في الغالب متشائمة بسبب ضعف التقدم بقضايا النساء على المستوى التشريعي وكذلك التنفيذي والقضائي

وتظهر السياسيات في حديثهن اهتماماً بقضايا النساء، ولكن تبدو لديهن حدود لأفق الرؤية المتعلقة بالمساواة، وقيود للعمل في هذا المجال، وذكرن أنه يتطلب موافقات قيادات الأحزاب وتخصيص تمويل من قبلهم لكل خطوة تتعلق بهذا الجانب<sup>154</sup>. وعبرت بعض السياسيات عن اهتمامهن بتشريع قانون العنف الأسري (خمس مقابلات)، وأخريات يجدن أن العمل على تقديم مشاريع صغيرة للنساء والاستحصال على القروض ورواتب الرعاية الاجتماعية يمثل عملاً لأجل المساواة (ثلاث مقابلات)، وأخريات تحدثن عن توجهات للعمل من أجل وصول النساء إلى المقاعد الرئاسية (3 مقابلات)، وفي الوقت ذاته، تحدثت بعض السياسيات، ولاسيما السابقات، عن أن تشريع قانون العنف الأسري يؤدي إلى «هدم الأسرة»، وأن تسهيل تعدد الزوجات يمثل عملاً يصب في صالح النساء (مقابلتان)، وأن توعية النساء بحقوقهن يؤدي إلى تمردهن (مقابلتان). ويستمر ربط نهج المساواة بالمعتقدات الدينية عند حديث الساسة. وفسرت السياسيات في الغالب العمل للمساواة وقضايا النساء بحسب الفكر الذي يحمله حزبها

## عن الشريك جمعية الأمل العراقية

تأسست جمعية الأمل العراقية عام 1992 في خضم الظروف المروعة، التي سادت في أعقاب حرب الخليج الثانية، بهدف توفير العون لتخفيف معاناة الشعب العراقي، وإقامة مجتمع عادل وديمقراطي في العراق، وهي منظمة غير حكومية تنموية غير حزبية وغير ربحية. بدأت عملها في كردستان، وفي أيار 2003 أفتتح المكتب الرئيسي للأمل، ومازال حتى الان في بغداد، ولها مكاتب في اربيل، النجف، كركوك والبصرة، وتوفرت نشاطاتها وخدماتها في جميع أنحاء العراق، رؤيتها هي حركة مجتمع مدني شريكة في رسم السياسات وتنفيذها لتحقيق العدالة الاجتماعية، ورسالتها هي المشاركة في التأهيل ورفع الوعي الاجتماعي لضمان السلام وحقوق الانسان والتنمية المستدامة في العراق، وتعمل وفق مبدأ المواطنة والمساواة في تنفيذ مشاريعها وأنشطتها وتقديم خدماتها للمجتمع دون أي تمييز.

## عن مشروع «صوت»

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس